البيان

القمة العالمية للحكومات

www.albayan.ae | @albayannews

الثلاثاء 15 شعبان 1447 | 03 فبراير 2026 | العدد 16660

القمة العالمية للحكومات تقود حراكاً عالمياً لمواجهة التحديات التنموية المستقبلية

برؤية محمد بن راشد القمة ترسخ مكانتها كأكبر منصة عالمية لاستشراف المستقبل

محمد القرقاوي: القمة ترسم خريطة طريق عمل الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة

محمد الشرهان:
منصة تطبيقية لصناعة السياسات وتمكين الشباب وصياغة المستقبل

مخرجات القمة
تحويل الرؤى إلى سياسات ومشاريع مستقبلية

13 عاماً
من استشراف المستقبل وصناعة السياسات

جوائز القمة العالمية
تكريم الابتكار وصناعة نماذج المستقبل

من جديد حيث يُستشرف المستقبل ويُصنع، تحتضن دبي رؤساء الدول والحكومات وقادة الفكر والخبراء العالميين وصناع القرار، لترسم خريطة طريق اقتصادية وتنموية واجتماعية وإنسانية جديدة، في القمة العالمية للحكومات التي تنطلق اليوم وتستمر حتى 5 فبراير الجاري تحت شعار «استشراف حكومات المستقبل»، لتدشين دورتها الأكبر تاريخياً وسط مشاركة دولية قياسية غير مسبوقة تعكس مكانة الحدث على الخريطة العالمية. تعزز القمة العالمية للحكومات مكانتها كأكبر منصة عالمية لاستشراف المستقبل وبناء غد أفضل للبشرية ترجمة لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، التي جعلت من الإمارات مختبراً مفتوحاً لتقديم الحلول للتحديات العالمية و«حاضنة لحكومات العالم»، حيث تحولت الرؤية إلى واقع ملموس، وباتت دبي منصة عالمية لصناعة الغد، وحاضنة فكرية وحكومية للعالم بأسره. وتجمع الدورة الحالية للقمة أكثر من 60 رئيس دولة وحكومة، ونحو 500 وزير، يمثلون أكثر من 150 حكومة، في حضور لافت هو الأكبر في تاريخ القمة، وينضم إليهم نخبة من 700 رئيس تنفيذي عالمي و87 عالماً حائزاً على جائزة نوبل، ليشكلوا معاً مجتمعاً فريداً يزيد على 6250 مشاركاً من العقول الرائدة وصناع القرار. وسيناقش هذا التجمع الاستثنائي عبر 445 جلسة وحواراً، أبرز التحولات العالمية والتحديات المصيرية التي تواجه البشرية، من خلال 5 محاور رئيسية تتراوح بين الحوكمة العالمية والرفاه المجتمعي والازدهار الاقتصادي. ولا تقتصر القمة على الحوار بل تنتقل إلى الفعل، عبر عقد 25 منتدى عالمياً و45 اجتماعاً وزارياً رفيعاً، وإصدار 36 تقريراً استراتيجياً بالشراكة مع أبرز مراكز الفكر العالمية، وذلك بهدف ترجمة الرؤى المشتركة إلى سياسات قابلة للتطبيق، وبناء شراكات تعاونية لمواجهة التحديات، وصولاً إلى غد أكثر ازدهاراً واستقراراً للإنسان في كل مكان، من خلال لقاء قادة العالم لكتابة فصل جديد من فصول التعاون الإنساني، واستشراف حكومات المستقبل التي تضع الإنسان في قلب أولوياتها وتسخّر الابتكار لخدمة الجميع، حيث تتحول الأفكار الطموحة إلى خطط عمل، عبر تحالف الإرادات لبناء غد أكثر أمناً وازدهاراً واستقراراً للبشرية جمعاء، انطلاقاً من أرض الإمارات التي تؤمن بأن المستقبل الأفضل ممكن، عندما تتحد الحكومات لخدمة شعوبها. (دبي - وائل نعيم)

القمة العالمية للحكومات

محمد القرقاوي:
قمة الحكومات تصنع الإنجازات وتعيد كتابة التاريخ للبشرية

القمة رسمت خريطة طريق عمل الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة

ترسيخ فكر قيادة الإمارات في اتحاد الجهود وإيجابية التخطيط

كل قرار نتخذه اليوم سيحدد ملامح مستقبل الأجيال القادمة

نستشرف المستقبل لنبتكر حلولاً مشتركة ونصنع نهضة البشرية

الشراكات التنموية بين القطاعين العام والخاص مفتاح تقدم البشرية واستدامة المجتمعات

العالم يتطلع للقمة سنوياً لرسم خريطة طريق مبتكرة لتحديات المستقبل

دبي- وائل نعيم

تنطلق، اليوم، فعاليات القمة العالمية للحكومات في دورتها لعام 2026 تحت شعار «استشراف حكومات المستقبل»، وذلك بمشاركة دولية قياسية تُعدّ الأكبر في تاريخها. وتشهد الدورة الحالية، التي تستمر حتى الخامس من فبراير الجاري، حضور أكثر من 35 رئيس دولة وحكومة، إلى جانب ممثلين عن أكثر من 150 حكومة، ونخبة من قادة الفكر والخبراء العالميين، بمشاركة أكثر من 6000 مشارك.

وفي هذا الإطار، أكد معالي محمد عبدالله القرقاوي، وزير شؤون مجلس الوزراء، رئيس مؤسسة القمة العالمية للحكومات، أن القمة العالمية للحكومات تقوم على ركائز محورية تحدد خريطة طريق عمل الحكومات، مضيفاً أنه لا يمكن تحقيق تنمية شاملة دون التخطيط الاستراتيجي للمستقبل، ولا يمكن النجاح من دون تعاون هادف ومثمر.

وأضاف معاليه أن القمة، على مدى 13 عاماً، رسخت فكر قيادة دولة الإمارات في تعزيز اتحاد الجهود ووضوح الرؤى وإيجابية الخطط، لتتجاوز الإنجازات الحالية، وتسهم في إعادة كتابة تاريخ مستدام لمستقبل أفضل للبشرية.

وأشار معالي محمد القرقاوي إلى أن تخطيط المستقبل ليس مجرد هدف في العمل الحكومي، بل هو أساس كل النماذج والسياسات والمبادرات الحكومية، موضحاً أن المستقبل هو «العملة الصعبة» التي تسعى الحكومات لامتلاكها.وأكد أن القمة تمثل منصة عالمية لتقديم الدعم لجهود نهضة البشرية وتعزيز الشراكات والتعاون الهادف، بما يضمن إيجاد حلول عملية للتحديات التي تواجه الحكومات اليوم. وأضاف أن القمة تدعم استثمار الإمكانات التحولية الكبرى العابرة للقطاعات لبناء مستقبل أفضل للبشرية، وأن القرارات التي تُتخذ اليوم ستكون محدداً رئيسياً لمستقبل الأجيال القادمة.

وأوضح معاليه أن العالم بحاجة إلى توحيد الجهود البشرية والفكرية لبناء مستقبل أفضل، وأن القمة العالمية للحكومات أصبحت منصة سنوية ينتظرها صناع القرار حول العالم لرسم خريطة طريق مبتكرة تقدم حلولاً جديدة لتحديات المستقبل.وأضاف أن القمة تهدف إلى إطلاق حوارات عالمية واستكشاف حلول مشتركة وأفكار متجددة تخلق تحولاً شاملاً في عمل الحكومات اليوم، مؤكداً أهمية التفكير المشترك في رسم مستقبل البشرية واستدامة كوكبنا.

دورة 2026

تضم أجندة الدورة أكثر من 320 جلسة يقدمها أكثر من 450 شخصية عالمية من الرؤساء والوزراء والخبراء وصناع القرار، كما ستشهد الدورة عقد أكثر من 35 اجتماعاً وزارياً ورفيع المستوى يجمع الوزراء من مختلف القطاعات مع قادة الشركات العالمية الرائدة.

وتتضمن أجندة القمة 25 منتدى عالمياً متخصصاً لاستشراف التوجهات المستقبلية في القطاعات الحيوية ووضع أفضل الحلول المبتكرة، إلى جانب 45 طاولة مستديرة واجتماعات وزارية و8 حوارات تجمع أفضل العقول من جميع أنحاء العالم، بهدف وضع أسس التحولات المستقبلية وإلهام الجيل القادم من الحكومات. كما سيتم إطلاق 36 تقريراً استراتيجياً خلال الدورة، بالتعاون مع نخبة من شركاء المعرفة، تسلط الضوء على أحدث الممارسات والتوجهات المستقبلية المؤثرة على حياة الأفراد حول العالم.

وتركز أجندة القمة الحالية على محاور رئيسية تشمل: الحوكمة العالمية والقيادة الفعالة، الرفاه المجتمعي وتطوير القدرات البشرية، الازدهار الاقتصادي والفرص الناشئة، ومستقبل المدن والتحولات السكانية والآفاق المستقبلية.

شراكات تنموية

وتركز القمة على أهمية الشراكات التنموية الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، لتبادل أفضل الممارسات وابتكار حلول خلاقة تسهم في استمرار التقدم والازدهار. وأكدت أن تجربة 13 عاماً من جلسات تفاعلية وتقارير مستقبلية ومنتديات وحوارات بناءة جعلتها منصة سنوية ملهمة للأفكار والتغيير الشامل، وترجمة تطلعات الشعوب إلى واقع مستدام.وأصبحت القمة الحدث العالمي الأبرز في أجندة المنظمات الدولية والتجمع الأكبر لصناع القرار الحكومي، حيث تلتقي العقول المبدعة لوضع أسس مستقبل أفضل للبشرية.

القمة العالمية للعلماء

وفي إطار تعزيز دور العلم والابتكار، استضافت الإمارات بالتزامن مع القمة، يومي الأول والثاني من فبراير الجاري، القمة العالمية للعلماء، التي أكبر تجمع عالمي للحائزين على جائزة نوبل وجوائز علمية مرموقة تحت عنوان: «القمة العالمية للعلماء». وهدفت القمة إلى مناقشة الدور المحوري للعلوم الأساسية في مواجهة التحديات العالمية، ودعم التقدم وتعزيز التنمية المستدامة والتعاون بين الدول والثقافات.

محمد الشرهان مدير «المؤسسة» لـ «البيان»:

«قمة الحكومات منصة تطبيقية لصناعة السياسات وتمكين الشباب وصياغة المستقبل»

قوة ناعمة في بناء الثقة وتسهيل الحوار الدولي

دبي- وائل نعيم

أكد محمد الشرهان مدير مؤسسة القمة العالمية للحكومات، أن القمة أصبحت منصة عملية لنقل المعرفة التطبيقية، وليس مجرد استعراض للتجارب، ما مكّن حكومات عديدة من الاستفادة منها، وتطبيق ما يناسب واقعها، لافتاً إلى أن القمة تُعد إحدى أبرز المنصات التي تعكس مكانة الدولة عاصمة عالمية للفكر الحكومي، وتقديم الإمارات وسيطاً معرفياً عالمياً في التحديات الحكومية والتنموية.

وقال في حوار مع «البيان»، إن القمة تحفّز الحكومات على تبنّي عقلية المبادرة وصناعة السياسات، بدلاً من الاكتفاء بإدارة الأزمات، مشيراً إلى أن القمة تعاملت مع ملف تمكين الشباب، باعتباره جزءاً من تطوير منظومة الحوكمة نفسها، وليس مجرد محور موازٍ أو رمزي. وأتاحت للشباب مساحات عملية للتفاعل المباشر مع صناع القرار، والمشاركة في نقاشات تتعلق بتصميم السياسات الحكومية، والتحولات الاقتصادية، والتكنولوجيا، ورسخت صورة الإمارات «دولة مبادرة»، لا تنتظر الأزمات، بل تعمل على استباقها.

وتالياً نص الحوار:

كيف تقيمون الأثر المعرفي الذي تركته مخرجات الدورات السابقة للقمة على العمل الحكومي الدولي؟

منذ انطلاق القمة العالمية للحكومات، كان التركيز موجهاً نحو مساعدة الحكومات على تطوير طريقة تفكيرها في المستقبل، وليس الاكتفاء بإنتاج أفكار نظرية حوله. ويتمثل الأثر المعرفي الأبرز للقمة، في انتقال عدد متزايد من الحكومات من التخطيط قصير المدى، إلى اعتماد أدوات استشرافية أكثر منهجية، شملت تطوير وحدات متخصصة بالمستقبل، واستخدام البيانات والسيناريوهات في دعم عملية صنع القرار. كما أسهمت مخرجات القمة من تقارير وحوارات وشراكات، في ترسيخ مفاهيم عملية، مثل المرونة الحكومية، والحوكمة الاستباقية، وإدارة المخاطر المعقدة، ضمن السياق المؤسسي للحكومات. وأصبحت هذه المخرجات مرجعاً معرفياً يُستفاد منه عبر أنظمة سياسية واقتصادية مختلفة، ما يعكس قدرة القمة على نقل المعرفة القابلة للتطبيق، وليس مجرد تبادل الأفكار على المستوى الدولي.

كيف تسهم التقارير الدولية التي تصدرها مؤسسة القمة، في رسم خارطة طريق للحكومات لمواجهة تحديات «العصر الرقمي» و«الفجوات التنموية»؟

إن تقارير القمة تُبنى على شراكات مع مؤسسات بحثية ومنظمات دولية، وتركّز على التحديات العملية التي تواجه الحكومات، مثل التحول الرقمي غير المتكافئ، فجوات المهارات، وتفاوت الوصول إلى التكنولوجيا. وهذه التقارير لا تقدم حلولاً جاهزة، بل نماذج سياسات وأطر عمل مرنة، يمكن للحكومات تكييفها وفق ظروفها الوطنية. والأهم أن هذه الأبحاث تربط بين التكنولوجيا والتنمية، وتوضح أن التحول الرقمي لا يُقاس فقط بالتقنيات، بل بقدرته على تحسين الخدمات، وتعزيز الشمول الاجتماعي، وتقليص الفجوات الاقتصادية، ما يساعد الحكومات على بناء مسارات تنموية أكثر عدالة واستدامة.

القمة «هدية الإمارات للعالم»، كما وصفها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، كيف نجحتم في تحويل منصتها إلى «جسر معرفي» ينقل نموذج الإمارات لتمكين الحكومات؟

نجاح القمة في نقل تجربة الإمارات لا يقوم على مشاركة أو نقل نموذج واحد، بل على شرح «كيف تم التفكير» و«كيف أُتخذ القرار». والقمة تتيح للحكومات الاطلاع على تفاصيل عملية حول كيفية بناء أنظمة حكومية مرنة، وتسريع التحول الرقمي، وإدارة التغيير المؤسسي، من خلال الورش ، ودراسات الحالة، والحوارات بين المسؤولين. وأصبحت القمة منصة عملية لنقل المعرفة التطبيقية، وليس مجرد استعراض التجارب، ما مكّن حكومات عديدة من الاستفادة منها، وتطبيقها بما يتناسب مع واقعها.

كيف ساهمت القمة في تعزيز القوة الناعمة لدولة الإمارات؟

تعد القمة العالمية للحكومات، إحدى أبرز المنصات التي تعكس مكانة دولة الإمارات عاصمة عالمية للفكر الحكومي، وجمع هذا العدد من قادة الدول، ورؤساء الحكومات، والوزراء، وصناع القرار سنوياً في دبي، ويرسّخ صورة الإمارات «دولة مبادرة»، لا تنتظر الأزمات، بل تعمل على استباقها. والحقيقة أن القوة الناعمة هنا لا تقوم على الرسائل الإعلامية فقط، بل على بناء الثقة، وتسهيل الحوار الدولي، وتقديم الإمارات وسيطاً معرفياً عالمياً في التحديات الحكومية والتنموية.

يؤكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم دائماً أن «المستقبل لا يُنتظر بل يُصنع»، كيف تترجم أجندة القمة هذه الفلسفة القيادية في اختيار المتحدثين والمواضيع؟

تنعكس هذه الفلسفة بوضوح في تصميم أجندة القمة، واختيار المتحدثين الذي لا يعتمد على مناصبهم فقط، بل على قدرتهم على إحداث تغيير فعلي في بلدانهم أو مؤسساتهم. كما يتم التركيز على موضوعات تتعلق بالتحولات المقبلة، وليس فقط التحديات الحالية، مثل مستقبل العمل، والحوكمة في عصر الذكاء الاصطناعي، وإعادة تصميم الحكومة. القمة تحفّز الحكومات على تبنّي عقلية المبادرة وصناعة السياسات، بدلاً من الاكتفاء بإدارة الأزمات.

ماذا عن مساهمة القمة في صياغة دور جديد للشباب، يمتد لصناعة القرار الحكومي، وتمكينهم ليكونوا «مهندسي العبور» للمستقبل؟

القمة تعاملت مع ملف تمكين الشباب باعتباره جزءاً من تطوير منظومة الحوكمة نفسها، وليس مجرد محور موازٍ أو رمزي. ومن هذا المنطلق، أتاحت القمة للشباب مساحات عملية للتفاعل المباشر مع صناع القرار، والمشاركة في نقاشات تتعلق بتصميم السياسات الحكومية، والتحولات الاقتصادية، والتكنولوجيا، بما يعكس توجهاً واضحاً نحو إشراكهم في التفكير الحكومي، وليس الاكتفاء بدور استشاري محدود.

ماذا عن دور القمة في إبراز التقدير العالمي للابتكار في العمل الحكومي؟

تسهم القمة في ترسيخ مفهوم الابتكار الحكومي، كأداة لتحسين الأداء، وتحقيق نتائج ملموسة للمجتمعات، من خلال تسليط الضوء على التجارب التي أحدثت تحولاً فعلياً في السياسات أو الخدمات أو آليات العمل الحكومي. وهذا التقدير لا يركز على الأفكار النظرية، أو المبادرات قصيرة الأجل، بل على الحلول التي أثبتت قدرتها على التنفيذ والاستدامة، وإحداث أثر قابل للقياس داخل المؤسسات الحكومية.

ومن خلال هذا النهج، تخلق القمة بيئة تشجع الحكومات على تبنّي الابتكار، كجزء من ثقافة العمل المؤسسي، وتعزز التنافس الإيجابي القائم على تحسين النتائج، وليس مجرد عرض المبادرات. كما تتيح القمة للحكومات الاطلاع على نماذج عملية قابلة للتكييف والتطبيق، ما يسرّع انتقال الحلول الناجحة بين الدول، ويسهم في رفع مستوى الكفاءة والفعالية في العمل الحكومي على المستوى العالمي.

كيف تعمل القمة على سد «فجوة المهارات» بين التعليم التقليدي ومتطلبات وظائف المستقبل، ونقل هذه التجربة للحكومات الأخرى؟

تتعامل القمة العالمية للحكومات مع فجوة المهارات، باعتبارها تحدياً سياسياً وهيكلياً، وليس مجرد قضية تعليمية، لذلك تجمع القمة صناع القرار في التعليم والعمل والاقتصاد، مع الجهات المعنية بتطوير رأس المال البشري، لمناقشة مواءمة أنظمة التعليم والتدريب مع التحولات المتسارعة في سوق العمل.

ويركّز هذا الحوار على إعادة تصميم السياسات التعليمية لتكون أكثر مرونة، وقابلة للتحديث المستمر، وقائمة على المهارات والكفاءات المطلوبة داخل الاقتصادات الحديثة. كما تسهم القمة في نقل هذه التجارب بين الحكومات، عبر عرض نماذج عملية لإعادة تأهيل القوى العاملة، وتطوير أطر وطنية للمهارات، وتعزيز التعلم مدى الحياة. وتتيح القمة للحكومات الاطلاع على آليات ناجحة لربط التعليم بالتوظيف، وتحديث برامج التدريب، وبناء شراكات مؤسسية، تسهم في تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، بما يدعم التنافسية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل.

يواجه العالم تحديات أخلاقية وتنظيمية تتعلق بالذكاء الاصطناعي التوليدي، ماذا عن مساهمة القمة في وضع «ميثاق عالمي»، أو أطر عمل حكومية، تضمن تسخير التقنية لخدمة البشرية؟

الذكاء الاصطناعي التوليدي يطرح أسئلة جوهرية أمام الحكومات، تتجاوز الجانب التقني إلى قضايا الثقة والمسؤولية، ودور الإنسان في صنع القرار. وتركز القمة العالمية للحكومات على تمكين صناع السياسات من فهم الأبعاد التنظيمية والمؤسسية لهذه التقنيات، ومناقشة كيفية إدماجها ضمن العمل الحكومي بطريقة تحافظ على القيم العامة، وتمنع الاستخدامات غير المنضبطة أو غير الشفافة، وتوفر منصة عملية لتبادل الخبرات الحكومية حول تطوير أطر حوكمة وطنية للذكاء الاصطناعي، تقوم على مبادئ واضحة، مثل المساءلة، وحماية الحقوق، وضمان بقاء القرار النهائي بيد الإنسان. وبدلاً من السعي إلى نماذج عالمية موحدة، تركز القمة على مساعدة الحكومات في بناء سياسات قابلة للتطبيق ضمن سياقاتها المختلفة، بما يضمن أن يكون الذكاء الاصطناعي أداة لتعزيز كفاءة الدولة وجودة خدماتها، لا بديلاً عن الدور البشري في القيادة وصنع القرار.

كيف تدعم القمة الحكومات في إعادة تصميم أنظمة الرعاية الصحية والتعليم لتكون أكثر مرونة؟

أصبحت إعادة تصميم أنظمة الصحة والتعليم ضرورة، بعد التجارب التي مرت بها الحكومات خلال الأزمات العالمية الأخيرة، والقمة العالمية للحكومات تتعامل مع هذا الملف من زاوية الدروس المستفادة لا التنظير. وتوفّر القمة مساحة لصناع القرار، لمناقشة ما نجح وما لم ينجح في إدارة الأنظمة الحيوية تحت الضغط، وكيف يمكن ترجمة هذه التجارب إلى سياسات طويلة الأمد، تعزز الجاهزية والاستجابة السريعة، بدلاً من الاكتفاء بإجراءات مؤقتة مرتبطة بالأزمات.

ومن خلال هذا الحوار العملي، تساعد القمة الحكومات على تبادل نماذج لإعادة بناء الأنظمة الصحية والتعليمية بشكل أكثر مرونة، سواء من حيث الحوكمة، أو استخدام البيانات، أو استمرارية الخدمات في ظروف استثنائية. ويتركز النقاش على التخطيط الاستباقي، وتعزيز القدرة المؤسسية، وربط الابتكار بالسياسات العامة، بما يمكّن الحكومات من تحسين جودة الخدمات وحمايتها من الانقطاع، وضمان قدرتها على التكيف مع أزمات عابرة للحدود، دون الإضرار باستقرار المجتمعات أو مسارات التنمية.

بماذا تتميز أجندة القمة العالمية للحكومات 2026 عن الدورات السابقة للقمة؟

تتميز أجندة القمة العالمية للحكومات 2026، بانتقال واضح من طرح الرؤى العامة، إلى التركيز على آليات التنفيذ وصناعة السياسات القابلة للتطبيق، وهو توجه انعكس في تصميم البرنامج نفسه. وتتبنى دورة 2026 تحويل المعرفة إلى أدوات عمل حكومية، من خلال جلسات مغلقة، ومنتديات متخصصة، تجمع صناع القرار مع المؤسسات الدولية والقطاع الخاص، بهدف الخروج بمخرجات عملية، وشراكات واضحة، ومبادرات قابلة للمتابعة بعد انتهاء القمة.

هذا التوجه يعكس نضج القمة منصة لاستشراف المستقبل، والمساهمة في تشكيله بشكل عملي ومؤسسي. وتمتد محاور هذه الدورة عبر أكثر من 200 جلسة، و15 تقريراً استراتيجياً، ما يعكس توجهاً واضحاً نحو ربط السياسات بالتحولات العالمية المتسارعة، وتزويد الحكومات بأطر عملية للتعامل مع تحديات المرحلة.

ما دور القمة في تعزيز التعاون الدولي لاستشراف حلول مبتكرة للتحديات العالمية المشتركة؟

تعد القمة العالمية للحكومات منصة «تجميع قرار» لا منصة نقاش فقط، فهي تهيئ مساحة واحدة، يلتقي فيها قادة الحكومات والوزراء وصناع السياسات، مع المؤسسات الدولية والقطاع الخاص والخبراء، بهدف تحويل التحديات العابرة للحدود إلى أولويات قابلة للتنسيق المشترك. وجوهر دور القمة هو تقريب وجهات النظر حول السياسات، وتبادل الخبرات التنفيذية، وبناء لغة مشتركة حول ما يمكن تطبيقه عملياً داخل الحكومات، بدلاً من الاكتفاء بتشخيص المشكلات، أو عرض رؤى عامة. كما تسهم القمة في تحويل هذا التنسيق إلى شراكات مؤسسية، من خلال ربط الجهات المعنية بمسارات تعاون واضحة، وتسهيل بناء مبادرات مشتركة بين حكومات وشركائها الدوليين، وتكريس نهج قائم على «الحلول» عبر المعرفة والأدلة وأفضل الممارسات. والنتيجة أن التعاون الذي يبدأ داخل القمة، لا ينتهي بانتهاء الحدث، بل يتحول إلى مسارات عمل تستهدف تحسين الأداء الحكومي وتعزيز الثقة، بما ينعكس على استدامة التنمية الاقتصادية، وتلبية تطلعات المجتمعات.

ما دور القمة في مناقشة تشكيل مستقبل الاقتصادات الناشئة، وتعزيز النمو المستدام، وصياغة السياسات الاقتصادية الفعّالة، وتسريع وتيرة الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة؟

تؤدي القمة العالمية للحكومات دوراً أساسياً في إعادة صياغة النقاش العالمي حول الاقتصادات الناشئة، من خلال التعامل معها كقوى مؤثرة في تشكيل النظام الاقتصادي الدولي، لا كاقتصادات تابعة لمسارات نمو تقليدية. كما توفّر القمة منصة تجمع صناع السياسات الاقتصادية، والمؤسسات الدولية، وقادة القطاع الخاص، لمناقشة كيفية بناء نماذج نمو أكثر تنوعاً واستدامة، قادرة على التعامل مع التقلبات الجيوسياسية، وتغير تدفقات الاستثمار، وتسارع التحولات التكنولوجية. ويتركز الحوار على تصميم سياسات اقتصادية مرنة، تعزز الإنتاجية، وتدعم الاستقرار المالي، وتربط النمو الاقتصادي بالتنمية الشاملة. وتسهم القمة في تسريع وتيرة الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة، عبر تسليط الضوء على الأطر التنظيمية والمالية التي تمكّن الحكومات من جذب رأس المال طويل الأجل إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية، مثل الذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي، والطاقة النظيفة. وتساعد القمة الحكومات على تبادل الخبرات حول تهيئة بيئات استثمارية تنافسية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص، وربط الاقتصادات الناشئة بالأسواق العالمية، بما يمكّنها من الانتقال من استهلاك التكنولوجيا إلى توطينها وتطويرها، وتعزيز دورها لاعباً رئيساً في الاقتصاد العالمي.

> تحفيز الحكومات على تبنّي عقلية المبادرة وصناعة السياسات بدلاً من الاكتفاء بإدارة الأزمات
>
> المساهمة بإعداد جيل عربي يقود التحول وصياغة مسارات المستقبل وفق رؤية محمد بن راشد
>
> دورة 2026 تركز على إعادة تشكيل أنماط الحوكمة وصنع القرار في بيئة عالمية تتسم بعدم اليقين وتسارع التحولات
>
> القمة العالمية للحكومات رسخت صورة الإمارات «دولة مبادرة» لا تنتظر الأزمات بل تعمل على استباقها
>
> تمكين صناع السياسات من دمج التقنيات بضوابط تحمي القيم العامة وتمنع الاستخدام غير المنضبط
>
> تعزيز الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص وربط الاقتصادات الناشئة بالأسواق العالمية

خارطة طريق للمستقبل الحكومي المبتكر

مخرجات القمة العالمية للحكومات..

تحويل الرؤى إلى سياسات ومشاريع مستقبلية

دبي-وائل نعيم

منذ انطلاقها في عام 2013، نجحت القمة العالمية للحكومات في ترسيخ نموذج عالمي متقدم للحوار الحكومي القائم على استشراف المستقبل، لتغدو منصة دولية رائدة، تُعنى بصياغة السياسات الحكومية المبتكرة، بما يسهم في تحقيق رفاهية وسعادة الشعوب. وأسهمت مخرجاتها بشكل ملموس في إعادة تشكيل الحوار العالمي حول دور الحكومات وحدود مسؤولياتها وأدواتها في مواجهة تحديات العالم وتحولاته المتسارعة، من خلال طرح رؤى مستقبلية جديدة، عززت مكانة القمة، بوصفها منصة تجمع بين الفكر وصنع القرار والتطبيق العملي.

وانطلقت القمة في رؤيتها من مبدأ محوري، يتمثل في وضع الإنسان في صميم العمل الحكومي، انطلاقاً من الإيمان بأن «قرارات اليوم تصنع عالم الغد». وقد انعكس هذا التوجه في طبيعة الحوارات والمبادرات والمشاريع التي أطلقتها القمة، والتي ركزت على تحسين جودة الحياة، وتعزيز جاهزية الحكومات للمستقبل، وبناء نماذج حوكمة أكثر مرونة وقدرة على الاستجابة للتغيرات العالمية.

كما أسهمت مخرجات القمة، من خلال مشاركة الرؤى والأفكار والمقترحات، وتبادل الخبرات والمعارف والتجارب الملهمة، في ابتكار حلول عملية للتحديات العالمية، وتصميم التوجهات الجديدة لمستقبل الحكومات، بما يدعم صناعة مستقبل أكثر استدامة وازدهاراً للأجيال القادمة.

حوارات عالمية

على مدار دوراتها المتعاقبة، وفرت القمة العالمية للحكومات منصة فريدة للنقاشات العالمية، حول أحدث التوجهات والتجارب في تطوير العمل الحكومي، لا سيما في ما يتعلق بدور التكنولوجيا المتقدمة، في تشكيل مستقبل الحكومات والخدمات التي تقدمها. وركزت هذه الحوارات على تعزيز التعاون الدولي، بوصفه ركيزة أساسية لتطوير الأداء الحكومي، ومواجهة التحديات المشتركة.

وشهدت أروقة القمة طرح ومناقشة محاور استراتيجية متعددة، شملت الحوكمة العالمية والقيادة الفعالة، والذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي، والتعليم، والاقتصاد، والصحة، إلى جانب قضايا التغير المناخي والاستدامة. كما ناقشت مستقبل الوظائف وعلاقات العمل، في ظل التقدم التكنولوجي المتسارع، والثورة الصناعية الرابعة، وسلطت الضوء على أهمية إعادة تصميم أطر الحوكمة، لتعزيز مرونة أسواق العمل، وتشجيع أنماط حديثة للتوظيف، وتنمية المهارات المستقبلية لمواجهة التحديات القادمة. وفي السياق ذاته، أولت القمة اهتماماً خاصاً بقضايا التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاستدامة المالية والعمل المناخي، حيث ناقشت أبرز التحديات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك تأثيرات الاقتصاد الكلي في المالية العامة، وضغوط الديون، والسياسات المالية اللازمة للتكيف مع التغير المناخي، إضافة إلى تطوير الأنظمة الضريبية، بما يواكب التحولات الاقتصادية العالمية.

شراكات استراتيجية

ركزت القمة العالمية للحكومات على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، باعتبارها ركيزة أساسية لتطوير الحلول الحكومية المبتكرة. وجمعت قادة الحكومات وصناع القرار، مع قيادات القطاع الخاص من كبرى الشركات العالمية والخبراء والمتخصصين، لمناقشة سبل تطوير الابتكار الحكومي في مختلف القطاعات، وبحث حلول عملية للتحديات العالمية المشتركة.

كما تحولت من منصة ذات طابع محلي، إلى أخرى عالمية، تستقطب الحكومات والقطاع الخاص من مختلف أنحاء العالم لاستشراف المستقبل، حيث شهدت تنظيم اجتماعات وزارية رفيعة المستوى، جمعت وزراء من قطاعات متعددة، مع قادة شركات عالمية رائدة، لمناقشة مستقبل القطاعات الحيوية وتجربة المتعاملين. كما أطلقت جوائز عالمية، بالتعاون مع شركاء دوليين، لتكريم التميز والابتكار في العمل الحكومي، مثل جائزة أفضل وزير، وجوائز ابتكارات الحكومات.

ولم تقتصر مخرجات القمة على الحوار وتبادل الأفكار، بل أسفرت عن مبادرات عملية واتفاقيات تعاون ملموسة بين حكومات ومؤسسات وجهات خاصة من مختلف القارات، ما عزز دور القمة كجسر فاعل للتعاون الدولي. كما شهدت بناء شراكات استراتيجية مع منظمات دولية وإقليمية بارزة، من بينها الأمم المتحدة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجامعة الدول العربية، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وغيرها.

محرك للبحث

في المجال البحثي، شهدت القمة إطلاق عدد كبير من التقارير الاستراتيجية، بالتعاون مع مراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية والبحثية العالمية، بهدف تقديم حلول مبتكرة، تخدم البشرية، وتعزز جاهزية الحكومات للمستقبل. ويُعد هذا التحول من أبرز ما يميز القمة، حيث انتقلت من كونها منصة للحوار، إلى محرك لإنتاج المعرفة والمعايير التي تؤطر عمل الحكومات الحديثة.

وساعدت المؤشرات التي أطلقتها القمة في ترجمة رؤيتها القائمة على جعل السعادة ورفاهية الشعوب محوراً للعمل الحكومي، من خلال توفير أدوات قياس دقيقة، تسهم في توجيه السياسات العامة، وتبنّي أفضل الممارسات العالمية. كما أطلقت عشرات التقارير، بالتعاون مع كبرى المؤسسات الاستشارية والمراكز البحثية العالمية، بهدف تعريف حكومات العالم بأحدث التحولات والتحديات الحالية والمقبلة، واستشراف مستقبل القطاعات الحيوية، وتحديد الأولويات والاستراتيجيات اللازمة لبناء مستقبل أفضل.

مؤشرات وتقارير

واصلت القمة العالمية للحكومات دورها الريادي في إنتاج المعرفة، من خلال إطلاق مجموعة واسعة من المؤشرات والتقارير العالمية، التي أصبحت أدوات مرجعية لصناع السياسات حول العالم. وقد هدفت هذه المؤشرات إلى تقييم جاهزية الحكومات، واستعدادها الاستباقي لمواجهة التحولات المستقبلية، وتعزيز قدرتها على اتخاذ قرارات قائمة على البيانات والمعرفة.

ومن بين أبرز هذه المبادرات، تقرير ومؤشر استشراف المستقبل الحكومي، الذي ركز على قياس مدى استعداد الحكومات لتبنّي سياسات واستراتيجيات مبتكرة، قادرة على استيعاب التغيرات المتسارعة. كما أطلقت مؤشر مرونة المدن، الذي يقيّم قدرة المدن على مواجهة الصدمات والأزمات المختلفة، سواء كانت كوارث طبيعية أو أوبئة، أو تحديات اقتصادية، إضافة إلى مؤشر جودة الحياة الرقمية، الذي يقيس تجربة المواطنين في العصر الرقمي، وتأثير التحول الرقمي في جودة حياتهم.

وفي السياق ذاته، أطلقت القمة مؤشر الابتكار الحكومي لتقييم بيئات الابتكار داخل الحكومات ومؤسسات القطاع العام عالمياً، إلى جانب مؤشر ازدهار مدن المستقبل، الذي يزوّد الحكومات بأداة عملية لتصميم وتنفيذ سياسات تسهم في بناء مدن أكثر شمولية وازدهاراً. كما شهدت القمة إطلاق تقارير نوعية، من بينها تقرير «تعزيز مرونة النظم الصحية.. خطة عمل مقترحة للسنوات العشر المقبلة»، الذي سلط الضوء على التحديات التي تواجه الأنظمة الصحية العالمية، وسبل تعزيز جاهزيتها ومرونتها، إضافة إلى إطلاق مؤشر التنوع الاقتصادي العالمي، الذي يدعم جهود الدول في تنويع اقتصاداتها، وتعزيز استدامتها.

متحف المستقبل

تجسد القمة العالمية للحكومات، قدرتها على تحويل الأفكار المستقبلية إلى واقع ملموس، من خلال عدد من المشاريع الرائدة، ويأتي متحف المستقبل في مقدم هذه الإنجازات. فقد انطلقت فكرة المتحف خلال دورة القمة عام 2014، لتتحول إلى صرح معرفي عالمي، وأيقونة معمارية تعكس روح الابتكار والتفكير المستقبلي، ويُعد اليوم من أبرز المعالم التي تجسد رؤية دولة الإمارات في استشراف المستقبل. ويؤكد متحف المستقبل أن القمة ليست مجرد منصة للنقاش وتبادل الرؤى، بل مختبر حقيقي للإبداع وصناعة الأفكار، حيث أسهمت في إطلاق مبادرات ومشاريع استراتيجية، عكست طموح دولة الإمارات في الريادة العالمية. كما أعلنت الدولة خلال إحدى دورات القمة، عن مشروع «المريخ 2117»، الذي يجسد رؤية طويلة المدى لاستكشاف الفضاء، وبناء مستقبل مستدام للبشرية خارج كوكب الأرض. تضمنت دورات القمة مسارات متخصصة، تناولت أبرز القضايا والتحديات التي تواجه الحكومات والدول حول العالم، من بينها تحديات التكنولوجيا المتقدمة، وسيكولوجية التطرف، والمفهوم الجديد للتعليم، ومستقبل السعادة، وشكل حكومات المستقبل، إلى جانب مستقبل الطاقة والرعاية الصحية. وشكلت هذه المسارات مساحة تفاعلية لتبادل الأفكار والرؤى بين صناع القرار والخبراء والمفكرين، وأسهمت في بلورة تصورات جديدة حول كيفية تطوير السياسات العامة، وتعزيز قدرة الحكومات على التكيف مع المتغيرات العالمية، وتقديم حلول مبتكرة، ترتقي بجودة حياة المجتمعات.

تجارب ملهمة

شهدت دورات القمة عرض مجموعة كبيرة من الأفكار والمبادرات والتجارب الحكومية الملهمة، التي أسهمت في تعميق فهم المستقبل، وتعزيز جاهزية الدول لمواجهة التحديات الحالية

تحول أخضر

ركزت مخرجات القمة على تسريع التحول الأخضر، وتعزيز تبنّي الابتكار والتقنيات المتقدمة، ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتحقيق أهداف الحياد المناخي بحلول عام 2050. وناقشت القمة حلولاً عملية للطاقة المتجددة، والسياسات الحكومية الداعمة لمرونة الطاقة، والتحول نحو مصادر نظيفة ومستدامة.

كما سلطت القمة الضوء على أهمية الأمن المائي، ودور الذكاء الاصطناعي في تطوير حلول مستدامة للزراعة وإدارة الموارد المائية، إلى جانب توسيع نطاق التمويل المناخي، وتعزيز دمج الاستدامة في البنية التحتية الرقمية والمؤسسية، بما يضمن مستقبلاً آمناً ومستداماً للأجيال القادمة.

متحف المستقبل نموذج إبداعي مبتكر لمخرجات القمة

«مركز الشباب العربي» استثمار مستدام للطاقات أطلق في قمة 2017

تمكين الشباب وصناعة قيادات المستقبل للإسهام في التنمية المستدامة

التحول الرقمي واستخدام التقنيات المتقدمة لتعزيز كفاءة الخدمات الحكومية

تطوير المدن الذكية والبنية التحتية المستقبلية

تعزيز الاستدامة والتحول الأخضر لمواجهة التحديات المناخية والبيئية

إنتاج المعرفة والتقارير البحثية لدعم صنع القرار واستشراف المستقبل

مرجع عالمي

منذ انطلاقها، أسفرت القمة العالمية للحكومات عن مخرجات نوعية، جعلتها مرجعاً عالمياً لصناع السياسات، حيث أُنتجت مئات التقارير والدراسات الاستراتيجية التي تُستخدم على نطاق واسع في تطوير السياسات الحكومية. كما أسهمت في إطلاق عشرات الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الحكومات والمؤسسات الدولية، وبناء شبكة عالمية من القادة والخبراء، لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات.

وبهذا الدور، باتت القمة مختبراً عالمياً للحوكمة المستقبلية، تلتقي فيه الإرادة السياسية بالابتكار التكنولوجي، لصياغة سياسات أكثر كفاءة واستدامة، ودفع عجلة التقدم الحكومي العالمي، بما يخدم الإنسانية جمعاء.

والمستقبلية. وركزت هذه التجارب على تسخير التكنولوجيا الحديثة لمعالجة القضايا الإنسانية والاقتصادية، وتحقيق نقلة نوعية في أساليب العمل الحكومي.

ومن بين أبرز المبادرات التي أطلقتها القمة في هذا السياق، معرض الحكومات الخلاقة، الذي نظمه مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي، بهدف تمكين الحكومات التي طبقت تجارب مبتكرة، من عرض تجاربها وتبادل المعرفة والخبرات. كما أتاح المعرض للمسؤولين الحكوميين فرصة اختبار التقنيات الحديثة التي تساعدهم على قيادة التغيير والاستعداد للمستقبل.

كما شهدت القمة إطلاق «دليل الحكومات نحو عام 2071»، الذي استشرف معالم رحلة تطوير العمل الحكومي على مدى الخمسين عاماً المقبلة، إضافة إلى إطلاق مؤشر جاهزية الحكومات للمستقبل، وتقرير «21 أولوية لحكومات العالم في 2021»، الذي تضمن توصيات ومخرجات حوارات القمة، وتناول مجموعة واسعة من التوجهات العالمية في مجالات الاقتصاد والصحة والتعليم والمجتمع والشباب وأسواق العمل، وتمكين المرأة ومستقبل المدن وبناء القدرات والاستدامة والتغير المناخي، إلى جانب الدور المتنامي للتكنولوجيا المتقدمة.

حلول تطبيقية

لم تقتصر مخرجات القمة على الرؤى النظرية، بل شملت عرض عشرات الحلول التقنية والسياسات التقدمية في مجالات متعددة، مثل الحكومة الذكية، والمدن المستدامة، والخدمات الصحية عن بُعد، والتحول الرقمي الشامل. كما برزت مبادرات هدفت إلى ربط الحكومات بالمبتكرين والشركات الناشئة لمواجهة التحديات المشتركة، وتعزيز الابتكار المفتوح بين مختلف الأطراف المعنية.

وأسهمت هذه الحلول في دعم تصميم مستقبل أفضل للإنسانية، من خلال سياسات تقود التقدم الحكومي، وتسهم في تسريع التعافي الاقتصادي العالمي، وتعزز استدامة أنظمة الرعاية الصحية، وتدعم بناء مدن المستقبل، وتطوير الأنظمة التعليمية، وتعزيز المرونة الاجتماعية.

إشراك الشباب

أولت القمة اهتماماً محورياً بدور الشباب في التنمية المستدامة وصناعة المستقبل، انطلاقاً من إيمانها بأن تمكين الشباب واستثمار طاقاتهم، يمثلان ركيزة أساسية في بناء مجتمعات مزدهرة، وقادرة على مواكبة التحولات العالمية. وفي هذا الإطار، خُصص منتدى الشباب العربي ليكون منصة للحوار، تسلط الضوء على الدور القيادي للشباب في دعم جهود التنمية المستدامة على المستويين الإقليمي والعالمي.

وشهد المنتدى إطلاق مبادرة «حلول شبابية»، التي تهدف إلى إتاحة المجال أمام الشباب لعرض أفكارهم وحلولهم المبتكرة للتحديات المختلفة أمام المسؤولين وصناع القرار المشاركين في القمة، بما يسهم في توسيع دائرة مشاركة الشباب في صياغة السياسات العامة. كما استعرض المنتدى قصص نجاح ملهمة لشباب عرب ورواد أعمال واعدين، إلى جانب إبراز نماذج شبابية متميزة في مجالات الإبداع الرياضي والفني والثقافي، ومناقشة الفرص الواعدة أمام الشباب العربي في تنظيم الفعاليات العالمية.

وفي سياق دعم العمل الشبابي المؤسسي، أُطلق «مركز الشباب العربي»، خلال القمة العالمية للحكومات عام 2017، ليكون منصة جامعة لتمكين الشباب العربي، وتعزيز مشاركته في مسارات التنمية المختلفة. كما أُطلقت منصة «فرص الشباب العربي»، التي تُعد الأكبر من نوعها، حيث تجمع آلاف الفرص المتنوعة أمام الشباب في مختلف التخصصات والمجالات، إضافة إلى إطلاق مبادرة «رواد الشباب العربي». وواصلت القمة في دوراتها اللاحقة، تعميق النقاش حول قضايا الشباب، حيث ركزت الاجتماعات العربية للقيادات الشابة على علاقة الشباب بالهوية واللغة العربية، وصورة الشباب العربي عالمياً، والسردية التي تعكس طموحاته وقدرته على تحويل التحديات إلى فرص.

عبر دوراتها المختلفة، رسخت القمة العالمية للحكومات مكانتها منصة عالمية رائدة لاستشراف مستقبل التكنولوجيا، ودورها في تطوير العمل الحكومي. وركزت مخرجات القمة على توظيف الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الخدمات الحكومية، وتعزيز كفاءة الأداء، ورفع مستوى اتخاذ القرار، إلى جانب مناقشة الأطر التنظيمية والتشريعية والأخلاقية لاستخدام هذه التقنيات، بما يواكب التحولات الرقمية المتسارعة. كما ناقشت القمة فرص الميتافيرس والاقتصاد الرقمي الجديد، ودورهما في إعادة تشكيل نماذج العمل الحكومي والتعليم والخدمات، وسلطت الضوء على التقنيات المتقدمة، مثل إنترنت الأشياء والبيانات الضخمة، مؤكدة أهمية تطوير سياسات مرنة، تدعم الابتكار، وتحفز النمو المستدام. وأسهمت هذه الحوارات في ترسيخ التزام القمة بتعزيز جاهزية الحكومات للتغيرات المستقبلية، وترسيخ مكانة دبي مركزاً عالمياً لصناعة مستقبل الحكومات والتكنولوجيا.

بنية تحتية ذكية

طرحت القمة العالمية للحكومات مبادرات نوعية في مجالات التنقل الذكي والبنية التحتية، عكست توجهاً عملياً نحو بناء منظومات حضرية متقدمة، قادرة على مواكبة متطلبات المستقبل. ومن أبرز هذه المبادرات، مشروع التاكسي الجوي الكهربائي، الذي جرى توقيع اتفاقية لإطلاقه خلال دورة القمة عام 2024، بهدف إحداث نقلة نوعية في التنقل الحضري، وتقليل زمن الرحلات والازدحام المروري، عبر شبكة متكاملة من محطات الإقلاع والهبوط في مواقع استراتيجية بدبي.

كما تناولت القمة مشاريع المركبات الذاتية، وتسخير الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، لتحسين إدارة المرور والبنية التحتية، وتطوير منصات رقمية مبتكرة، تدعم التخطيط الحضري الذكي، إلى جانب تفعيل شراكات عالمية لتسريع تنفيذ هذه المشاريع. وعكست هذه المبادرات، الدور المحوري الذي تلعبه القمة في تحويل الرؤى المستقبلية إلى مشاريع عملية، تسهم في بناء منظومة تنقل وبنية تحتية ذكية ومستدامة، تعزز جودة الحياة.

مدن ذكية

لعبت القمة دوراً بارزاً في تعزيز الحوار العالمي حول تخطيط المدن الذكية، وحلول البنية التحتية المستقبلية، وسبل توظيف البيانات والتقنيات المتقدمة في تصميم بيئات حضرية أكثر كفاءة واستدامة وجودة للحياة. وفي هذا السياق، شهدت القمة إطلاق مبادرات نوعية في التخطيط الحضري الذكي، من بينها «منصة المباني الرقمية»، التي أطلقتها بلدية دبي، والتي توفر بيانات لحظية ومتكاملة عن المباني، لدعم اتخاذ القرار والتخطيط المستقبلي. كما شهدت القمة الإعلان عن مشروع «دبي لوب»، الذي يمثل مبادرة طموحة لإطلاق نظام نقل سريع، يعتمد على شبكة أنفاق متطورة، تتيح التنقل السلس بين مناطق المدينة، دون التأثر بالازدحام المروري. ويأتي هذا المشروع، ضمن رؤية أوسع لإحداث تحول نوعي في قطاع المواصلات، وتعزيز مكانة دبي نموذجاً عالمياً للمدن الذكية.

تجارب دولية ملهمة وسياسات رائدة

القمة العالمية للحكومات.. 13 عاماً من استش

دبي - وائل نعيم

منذ انطلاقها في عام 2013، تحولت القمة العالمية للحكومات من منصة لتبادل الأفكار إلى مختبر عالمي لصناعة السياسات، يستقطب رؤساء الدول والحكومات والمفكرين وقادة الاقتصاد والتكنولوجيا لمناقشة قضايا المستقبل ووضع الحلول العملية. خلال دورتها السابقة، استضافت القمة أكثر من 100 رئيس دولة وحكومة، وشارك فيها أكثر من 3200 وزير وكبير مسؤول، إضافة إلى حضور عدد كبير من المنظمات العالمية والمنتديات الدولية. وقد شهدت القمة إطلاق عشرات التقارير بالتعاون مع كبرى المؤسسات والشركات الاستشارية والمراكز البحثية العالمية، وأكثر من 2000 جلسة وورش عمل.

عاماً بعد عام، تعمق الحوار وتزايد ثقل الشخصيات المشاركة، ما جعل القمة منصة فكرية عالمية تستشرف المستقبل، وتبحث في إعادة تصميم الحكومات لتكون أكثر كفاءة ومرونة، مع التركيز على تطوير الخدمات الحكومية وقياس الأداء، وتبسيط الإجراءات، وتوظيف التكنولوجيا لتحسين تجربة المتعاملين، إلى جانب تمكين الشباب وإشراكهم في المبادرات المستقبلية.

ويعكس هذا التوجه البعد الاستراتيجي للقمة، ويكرس مكانة دبي مركزاً عالمياً لاستشراف المستقبل، ومكاناً تطرح فيه الحلول المبتكرة للتحديات العالمية، ترجمة لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الهادفة إلى تطوير منصة عالمية لصناعة المستقبل ودعم نماذج العمل الحكومي المبتكر بما يخدم خير الشعوب.

تطور القمة منذ انطلاقتها

شهدت القمة منذ دورتها الأولى تطوراً ملحوظاً، واتسع نطاق المشاركة ليشمل قادة دول ومفكرين عالميين وحائزين على جوائز نوبل ومديري شركات تكنولوجية كبرى. وتعمقت النقاشات لتتناول قضايا عالمية ملحة مثل جائحة كوفيد 19، وتغير المناخ، والتحول الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والأمن الغذائي، مع التركيز على الطابع التطبيقي وتبادل التجارب الحكومية.

أصبحت القمة منصة عالمية لعرض الحلول المبتكرة في مجالات الحكومة الذكية، والمدن المستدامة، والخدمات الصحية عن بُعد، وبرزت مبادرات مثل «الشراكات العالمية» التي تربط الحكومات بالمبتكرين. وقدمت دول عدة، منها الإمارات واليابان وسنغافورة وإستونيا ورواندا، تجارب ملهمة قابلة للتطبيق في مجالات متنوعة، ما وفر فرصة فريدة للتعلم عبر الحدود.

كما أسهمت القمة في إطلاق سياسات ومبادرات مشتركة، واتفاقيات دولية، ومبادرات تعاون ثنائي بين الحكومات، حيث أسهمت الرؤى والأفكار المطروحة في تسريع وتيرة التحول الحكومي العالمي، ما انعكس إيجابياً على حياة المجتمعات من خلال تحسين الخدمات الحكومية وزيادة الشفافية وتعزيز الرفاهية.

عبر حوار وطني مفتوح، انطلقت الدورة الأولى للقمة في عام 2013 تحت عنوان «الريادة في الخدمات الحكومية»، وشهدت مشاركة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في جلساتها، وبمشاركة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس ديوان الرئاسة، والفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية. حضر هذه الدورة نحو 150 خبيراً دولياً، شاركوا في 30 جلسة حوارية وورشة عمل، ونحو 3200 شخص بين حضور ومتحدثين من 30 دولة، وحققت صدى وطنياً وإقليمياً مميزاً.

مستقبل الخدمات

ركزت القمة في عام 2014 على مستقبل الخدمات الحكومية وتحقيق السعادة للمتعاملين، واستعراض التجارب المتميزة في القطاع الخاص، وطرح طرق جديدة لاستخدام التكنولوجيا للارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية.

شارك أكثر من 4700 شخصية من مديري وممثلي الجهات الحكومية من مختلف دول العالم، وشهدت افتتاح متحف الخدمات الحكومية المستقبلية، وهو معرض تفاعلي للتصاميم المستقبلية في مجالات السفر والرعاية الصحية والتعليم.

كما شارك أكثر من 60 متحدثاً من القادة وصناع القرار والخبراء، من بينهم وليام دانفرز، نائب الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وشهدت القمة إطلاق مبادرة «حكومة دبي نحو 2021»، مع التركيز على استخدام التكنولوجيا والخدمات الذكية وخبرات القطاع الخاص لتحقيق الريادة في تقديم الخدمات الحكومية.

وجهة عالمية

تصاعد الحضور من المسؤولين والخبراء والمفكرين وكبار المتحدثين في قمة 2015، وتقدمهم صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وانتقلت القمة من ريادة الخدمات الحكومية إلى استشراف المستقبل لتصبح أكبر تجمع حكومي سنوي في العالم، وشهدت انعقاد 50 جلسة وأكثر من 100 متحدث ناقشوا مستقبل الابتكار في الحكومات، وخدمات التعليم والصحة والمدن الذكية.

أقيمت الدورة بالشراكة مع الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بمشاركة أكثر من 100 متحدث عالمي، من بينهم الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق بان كي مون، وستيف وزنياك، نائب رئيس الوزراء في كوريا الجنوبية والرئيس التنفيذي لشركة سامسونغ والشريك المؤسس لشركة أبل، ومتحدثون من جامعات عالمية ومنظمات دولية متخصصة.

التحولات الكبرى

شهدت القمة في 2016 تحولاً جذرياً، فتحولت إلى «القمة العالمية للحكومات»، إذ أصبحت مؤسسة عالمية تعمل على مدار العام، تركز على استشراف المستقبل في القطاعات كافة، وإنتاج المعرفة لحكومات المستقبل، وإطلاق التقارير والمؤشرات التنموية، وبناء شراكات استراتيجية مع

قمة 2026.. أكبر مشاركة

تنطلق القمة العالمية للحكومات 2026 بمشاركة دولية قياسية هي الأكبر في تاريخها، حيث تجمع أكثر من 60 رئيس دولة وحكومة ونوابهم و150 حكومة و500 وزير، ونخبة من قادة الفكر والخبراء العالميين، وبحضور أكثر من 6250 مشارك.

تشهد الدورة مشاركة نوعية من قادة الدول، من بينهم: الملك جيغمي خيسار نامغيل وانغوشوك، ملك بوتان؛ غي بارميلين، رئيس سويسرا؛ دانيال نوبوا، رئيس الإكوادور؛ ألار كاريس، رئيس إستونيا؛ سانتياغو بينيا، رئيس باراغواي؛ إيمرسون منانغاجغوا، رئيس زيمبابوي؛ وسمو الشيخ صباح خالد الحمد المبارك الصباح، ولي عهد الكويت.

كما يشارك قادة حكومات من أبرزهم: بيدرو سانشيز، رئيس وزراء إسبانيا؛ مصطفى مدبولي، رئيس وزراء مصر؛ نواف سلام، رئيس وزراء لبنان.

تركز الدورة على حوارات استراتيجية حول مستقبل القطاعات الحيوية، بما في ذلك الحوكمة، التكنولوجيا، الطيران، الخدمات اللوجستية، السياحة، التجارة العالمية والاستثمار، بحضور أبرز الرؤساء التنفيذيين في هذه القطاعات.

تواصل القمة تعزيز التعاون الدولي، وإيجاد الحلول الفعالة لأهم التحديات العالمية الراهنة، وتطوير الأدوات والسياسات والنماذج التي تشكل ضروريات حكومات المستقبل.

2013
انطلاق القمة.. حوارات وطنية وتعزيز الريادة في الخدمات الحكومية

2014
مستقبل الخدمات الحكومية وتحقيق سعادة المتعاملين

2015
دبي وجهة عالمية لاستشراف المستقبل بمشاركة 100 متحدث دولي

2016
تحول القمة إلى مؤسسة عالمية لإنتاج المعرفة وتعزيز جاهزية الحكومات

2017
إطلاق 10 محطات جديدة لتعزيز التعاون الدولي وابتكار سياسات مستقبلية

2018
ابتكار حلول فعالة للتحديات العالمية

ـــراف المستقبل وصناعة السياسات

المنظمات الدولية.

شارك في أعمالها أكثر من 125 دولة حول العالم، و3000 مشارك، و125 متحدثاً، وأكثر من 70 جلسة، من بينهم رئيس رواندا بول كاجامي، وجيم يونغ كيم رئيس البنك الدولي، وخوسيه أنجيل جوريا الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويان إلياسون نائب الأمين العام للأمم المتحدة. كما ألقى الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما كلمة متلفزة تناولت أهمية العدالة وحقوق الإنسان لتحسين حياة الشعوب.

محطات جديدة

واصلت القمة نهجها في استشراف المستقبل، وشهدت مشاركة 150 متحدثاً في 114 جلسة، وحضور أكثر من 4000 شخصية من 139 دولة. تم إدراج 10 محطات جديدة في أجندتها، بما في ذلك أول وأكبر تجمع دولي لخبراء السعادة، ومنتدى التغير المناخي، والأمن الغذائي، ومنتدى الشباب العربي.

وقدم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، خلال هذه الدورة في جلسة خصصها لمناقشة إمكانية استئناف المنطقة لحضارتها، تجربته القيادية ووصفته للمنطقة العربية لاستنهاض قواها واستئناف مسيرتها الحضارية.

وفي هذه الدورة اختيرت اليابان ضيف شرف القمة، وألقى الرئيس شينزو آبي رئيس الوزراء الياباني الكلمة الرئيسة، كما ألقى كنتارو سينورا، وزير الدولة للشؤون الخارجية، كلمة رئيسية. وشارك كبار الشخصيات العالمية، من بينهم أنطونيو غوتيريس الأمين العام للأمم المتحدة، وجيم يونغ كيم رئيس البنك الدولي الأسبق، وكريستين لاغارد مدير صندوق النقد الدولي الأسبق، ويوكيا أمانو مدير عام الوكالة الدولية للطاقة النووية الأسبق، بالإضافة إلى إيلون ماسك وريد هوفمان.

ابتكار الحلول

شهدت القمة في عام 2018 مشاركة واسعة لأكثر من 4 آلاف شخصية من 140 دولة، و130 متحدثاً عالمياً في 120 جلسة رئيسية وتفاعلية وحوارية. وتميزت هذه الدورة بابتكار حلول فعالة للتحديات العالمية، شملت خمسة منتديات دولية تعالج تحديات القطاعات الحيوية المستقبلية.

تم التركيز على القضايا الملحة التي تواجه البشرية في الوقت الراهن، والبحث عن حلول مبتكرة لها. واختيرت الهند لتجربتها الاقتصادية والتنموية كنموذج لقدرة الدول النامية والقوى الصاعدة في العالم على تقديم حلول قابلة للتطبيق.

شارك في هذه الدورة العديد من القيادات العالمية، أبرزهم: إدوارد فيليب، رئيس وزراء فرنسا؛ كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي؛ جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي؛ والدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس، رئيس منظمة الصحة العالمية؛ بالإضافة إلى فرانسيس فوكوياما، الفيلسوف السياسي والاقتصادي، وعدد من كبار المسؤولين والشخصيات الإماراتية.

3 ضيوف شرف

واصلت القمة العالمية للحكومات جهودها في رسم ملامح حكومات المستقبل، وشهدت دورة عام 2019 حضور رؤساء دول وحكومات ووزراء وقيادات عالمية، وأكثر من 4 آلاف شخصية من 140 دولة، وقادة 30 منظمة دولية، وأكثر من 600 مستشرف وعالم ومفكر. تم عقد أكثر من 200 جلسة حوارية وتفاعلية ترجمت إلى 8 لغات عالمية.

تميزت هذه الدورة بمشاركة شخصيات حائزة على جوائز نوبل، وخطاب مباشر من البابا فرانسيس، بابا الكنيسة الكاثوليكية، الذي خاطب الحكومات لتعزيز التنمية وحقوق الإنسان.

كما استضافت القمة ضيوف شرف، منهم: بول كاغامي، رئيس رواندا؛ إيبسي كامبل بار، نائب رئيس كوستاريكا الأسبق؛ يوري راتاس، رئيس وزراء إستونيا الأسبق.

تضمنت الدورة سبعة توجهات مستقبلية رئيسية: التكنولوجيا والحكومات، الصحة وجودة الحياة، البيئة والتغير المناخي، التجارة والتعاون الدولي، التعليم ومهارات المستقبل، الإعلام والاتصال الحكومي، ومستقبل الأفراد والمجتمعات والسياسات.

قمة 2021.. 21 أولوية

في عام 2021، أعدت القمة تقريراً استشرافياً يشمل 21 أولوية لحكومات العالم، عكس توصيات ومخرجات حوارات القمة، التي عقدت بمشاركة نخبة من القادة والوزراء وممثلي المنظمات الدولية والشركات العالمية والمبتكرين ورواد الأعمال.

استقطبت الجلسات أكثر من 10 آلاف مشارك من 156 دولة، وتناول التقرير مجموعة واسعة من التوجهات العالمية في مجالات الاقتصاد، الصحة، التعليم، المجتمع، الشباب، أسواق العمل، تمكين المرأة، مستقبل المدن، بناء القدرات والمواهب، الاستدامة والبيئة، التغير المناخي، إضافة إلى الدور المستقبلي للتكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات والبيانات الضخمة.

قمة استثنائية

نظمت القمة عام 2022 يومي 29 و30 مارس بالتزامن مع اختتام فعاليات إكسبو 2020 دبي ومع بدء تعافي العالم من جائحة كوفيد 19.

تضمنت أكثر من 100 جلسة رئيسية وتفاعلية وحوارية ناقشت التحديات العالمية الحالية والمستقبلية، وسبل تعزيز جاهزية الحكومات لاستباق التغيرات المتسارعة وابتكار حلول تسهم في تحسين حياة المجتمعات.

شارك أكثر من 4000 شخصية من 190 دولة، منهم أكثر من 50 من قادة العالم ورؤساء الحكومات والوزراء وكبار المسؤولين والخبراء والمفكرين، كما عقدت 110 جلسات حوارية وتفاعلية، و15 منتدى عالمياً تناولت التوجهات المستقبلية في القطاعات الأكثر ارتباطاً بحياة الإنسان.

مشاركات عالمية

انطلقت فعاليات القمة في 2023 بمشاركة 20 رئيس دولة ورئيس حكومة، وأكثر من 250 وزيراً، ومسؤولين ورؤساء منظمات دولية، ورؤساء شركات عالمية، وخبراء ومستشرفي المستقبل من 150 دولة.

كان أبرز المشاركين: عبدالفتاح السيسي، رئيس مصر؛ رجب طيب أردوغان، رئيس تركيا؛ ماكي سال، رئيس السنغال ورئيس الاتحاد الأفريقي السابق؛ ماريو عبدو بينيتيز، رئيس باراغواي؛ إلهام علييف، رئيس أذربيجان.

شارك صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة، في كلمة رئيسة وجلسة حوارية خاصة، كما حضر جاسم البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي.

شهدت القمة أكثر من 220 جلسة، وتحدث فيها 300 شخصية عالمية من الرؤساء والوزراء والخبراء والمفكرين وصناع المستقبل، وأطلقت شراكات مع أكثر من 80 شريكاً استراتيجياً ومعرفياً وإعلامياً، واستضافت أكثر من 22 منتدى عالمياً.

حضور قياسي

انطلقت دورة القمة في 2024 بأجندة ثرية، تضمنت 6 محاور رئيسية، و15 منتدى عالمياً بحثت التوجهات والتحولات المستقبلية العالمية الكبرى في أكثر من 110 جلسات رئيسية وحوارية وتفاعلية، تحدث فيها 200 شخصية عالمية، وأقيم أكثر من 23 اجتماعاً وزارياً وجلسة تنفيذية، وشارك فيها أكثر من 300 وزير، وأكثر من 80 منظمة دولية وإقليمية، إضافة إلى 120 وفداً حكومياً، و8 من العلماء الفائزين بجائزة نوبل، وحضر أكثر من 4000 مشارك.

شهدت القمة حضور 25 رئيس دولة وحكومة، منهم: رجب طيب أردوغان، رئيس تركيا، الذي شارك في جلسة بعنوان «حوار مع ضيف الشرف»، وناريندرا مودي، رئيس وزراء الهند، في جلسة رئيسية، كما شاركت سمو الشيخة لطيفة بنت محمد بن راشد آل مكتوم، رئيسة هيئة الثقافة والفنون في دبي في جلسة بعنوان «رؤية حكومية جديدة لصناعة الإبداع».

التحولات الكبرى

استشرفت القمة في 2025 التحولات الكبرى التي يشهدها العالم، وأبرزت الفرص والتحديات الناشئة في مختلف القطاعات.

دعمت من خلال حواراتها الجامعة صياغة استراتيجيات ورؤى مشتركة للارتقاء بالعمل الحكومي، وتوثيق التعاون بين حكومات العالم بهدف تسريع التنمية والازدهار.

شهدت مشاركة دولية قياسية، حيث استضافت أكثر من 30 رئيس دولة وحكومة، وتجمع 140 حكومة وأكثر من 80 منظمة دولية وإقليمية، ونخبة من قادة الفكر والخبراء العالميين، بحضور أكثر من 6000 مشارك.

تضمنت القمة 6 محاور رئيسية، و21 منتدى عالمياً تبحث التوجهات والتحولات المستقبلية العالمية الكبرى في أكثر من 200 جلسة رئيسية وحوارية، تحدث فيها 300 شخصية عالمية، وتم عقد أكثر من 30 اجتماعاً وزارياً وطاولة مستديرة بحضور أكثر من 400 وزير.

2019
التركيز على الإنسان والمجتمع مع مشاركة حائزين على جائزة نوبل

2021
إعداد تقرير استشرافي بـ 21 أولوية لحكومات العالم

2022
قمة استثنائية بعد كوفيد 19 بمشاركة 4000 شخصية

2023
مشاركات عالمية قياسية مع 20 رئيس دولة و250 وزيراً و300 شخصية بارزة

2024
حضور قياسي مع 4000 مشارك و8 علماء حاصلين على جائزة نوبل

2025
استشراف التحولات الكبرى بمشاركة 30 رئيس دولة و140 حكومة

احتفاء بالوزراء والمبادرات الحكومية الرائدة حول العالم

جوائز القمة العالمية..
تكريم الابتكار وصناعة نماذج المستقبل

دبي - نورا الأمير

على امتداد أكثر من 10 أعوام، تحولت الجوائز التي أطلقتها القمة العالمية للحكومات منذ انطلاقها عام 2013 إلى واحدة من أهم مخرجاتها وأكثرها استدامة، فقد تجاوزت هذه الجوائز دورها التقليدي كأداة رمزية لتكريم الشخصيات البارزة، لتصبح أدوات عملية لتكريم النماذج الحكومية الرائدة، وتحفيز الابتكار، ونقل التجارب القابلة للتطبيق بين الدول.

ومع مرور السنوات، أصبح الإعلان عن الفائزين حدثاً قائماً بذاته على جدول أعمال القمة، يحظى بمتابعة واسعة من قِبل صناع القرار والمؤسسات الدولية، ويعكس الدور المتنامي للقمة في صياغة برامج الحوكمة والابتكار على مستوى العالم.

وتبرز في مقدمة هذه الجوائز «جائزة أفضل وزير في العالم»، التي أُطلقت خلال الدورة الرابعة للقمة عام 2016، لتكريم الوزراء الذين قادوا مبادرات ناجحة ومؤثرة، وأسهموا في مواجهة التحديات عبر حلول مبتكرة، وتبنّي التقنيات المتقدمة، وتطوير استراتيجيات وطنية تستبق تحديات المستقبل. وتولي الجائزة اهتماماً خاصاً بالمشاريع القابلة للتوسع، التي أثبتت أثراً إيجابياً ملموساً على المجتمعات، مع الالتزام بأعلى معايير الحوكمة الرشيدة، والشفافية، وبناء المرونة والاستعداد للمستقبل.

منهجية تقييم شاملة

تعتمد القمة في اختيار الفائزين على منهجية تقييم شاملة ومتعددة الأبعاد، لاختيار الوزراء الذين أحدثوا تأثيراً واضحاً خلال الثمانية عشر شهراً السابقة للترشيح. وتخضع الترشيحات لعمليات تدقيق دقيقة قبل تقييمها وفق معايير صارمة تشمل الكفاءة، والقدرة على الاستجابة للتحديات، والأثر الاجتماعي والاقتصادي القابل للقياس. وترتكز عملية التقييم على 4 محاور رئيسية: الأثر الاجتماعي والاقتصادي، أثر الابتكار، المرونة والجاهزية للمستقبل، والحكومة الرشيدة والنزاهة، لضمان تكريم القيادات التي أحدثت تغييراً نوعياً في بيئاتها الوطنية. وفي إطار تسليط الضوء على النماذج الحكومية الملهمة في استشراف المستقبل، احتفت القمة بمعالي عمر بن سلطان العلماء، وزير دولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بُعد في دولة الإمارات، تقديراً لدوره في قيادة ملف الذكاء الاصطناعي على المستوى الحكومي، وبناء نموذج مؤسسي متكامل لتوظيف التقنيات المتقدمة في السياسات العامة والتشريعات، بما يعزز جاهزية الحكومات لمتطلبات المستقبل والتحولات التكنولوجية المتسارعة.

تكريم 8 وزراء

وكرّمت الجائزة 8 وزراء في 8 نسخ متتالية، منهم غريغ هانت، وزير البيئة في أستراليا، عن جهوده في تطوير سياسات بيئية وحضرية مستدامة وتعزيز التكامل بين التخطيط العمراني وحماية البيئة، وأوا ماري كول سيك، وزيرة الصحة في السنغال، لقيادتها إصلاحات شاملة في القطاع الصحي وتحسين الوصول إلى الخدمات العلاجية ورفع كفاءة المنظومة الصحية. وشملت قائمة المكرّمين كذلك ديفيد موينينا سينغه، وزير التعليم الأساسي والثانوي في سيراليون، النسخة السادسة عن إصلاحاته التربوية التي وسّعت فرص الوصول إلى التعليم الأساسي ورفعت جودة مخرجاته. وفي النسخة السابعة، حصدت حنان محمد الكواري، وزيرة الصحة العامة في دولة قطر، الجائزة عن تطويرها منظومة صحية متقدمة وتعزيز جاهزية القطاع الصحي وقدرته على الاستجابة للتحديات، في حين ذهبت النسخة الثامنة إلى أنكسيوس ماسوكا، وزير الأراضي والزراعة والثروة السمكية والمياه والتنمية الريفية في زيمبابوي، تقديراً لقيادته برنامج إصلاح زراعي واسع النطاق، وسياسات دعمت تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، ومكّنت بلاده من تصدير الفائض إلى الخارج، ما جعله نموذجاً يُحتذى في تعزيز الأمن الغذائي.

«التميز الحكومي العالمي»

ولا تقتصر منظومة جوائز القمة العالمية للحكومات على تكريم الشخصيات، بل تشمل برامج واسعة تستهدف مختلف جوانب العمل الحكومي. وتأتي «جائزة التميز الحكومي العالمي» في طليعة هذه البرامج، باعتبارها أول جائزة من نوعها لتعزيز العمليات الحكومية المبتكرة، منذ إطلاقها عام 2023 لتسليط الضوء على المبادرات الاستثنائية والممارسات المتميزة والمسؤولين المبدعين من مختلف أنحاء العالم، وتهدف الجائزة إلى الارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية، وتطوير مراكز الخدمة، وزيادة كفاءة الموظفين، بما ينعكس مباشرة على جودة حياة المجتمعات.

تغطية عالمية

وتغطي الجائزة جميع دول العالم وحكوماتها على اختلاف ثقافاتها وسياقاتها، مع تركيز خاص على الأصالة وتحقيق نتائج مؤثرة ومستدامة. وشهد عام 2023 تكريم 4 فائزين في فئات متعددة شملت: المبادرة المتميزة في مجال الابتكار الحكومي، المبادرة المتميزة في مجال الاستثمار في الموارد البشرية ورفع كفاءتها، أفضل مشروع تحولي حكومي، وأفضل خدمة حكومية على مستوى العالم. وفازت البرتغال في فئة الابتكار الحكومي عن «مختبر الابتكار في القطاع الحكومي»، فيما ذهبت جائزة الاستثمار في الموارد البشرية إلى مختبر ابتكار في البرازيل يعمل مع الجهات الحكومية على تحسين تجربة المتعامل من خلال تأهيل مقدمي الخدمات وتمكين الموظفين كشركاء رئيسيين في ابتكار الحلول.

أما فئة أفضل مشروع تحولي حكومي، فحصدها مشروع «العاصمة الإدارية الجديدة» في جمهورية مصر العربية، في حين نالت خدمة «آسان» من جمهورية أذربيجان جائزة أفضل خدمة حكومية عالمية، بعد نجاحها في تطوير مراكز الخدمة ورفع كفاءتها، واعتماد مبادئ الشفافية والسلوك الأخلاقي والمسؤولية في التعامل مع المتعاملين.

مبادرات نوعية

وتواصلت مسيرة الجائزة في دورة 2024 عبر تكريم مبادرات مبتكرة ركزت على التضامن الاجتماعي والاستدامة البيئية والمشاركة المجتمعية، من بينها برنامج التعليم الرقمي في تنزانيا «أوبونغو» عن فئة الابتكار التكنولوجي للتضامن الاجتماعي، ومشروع «آي ريك» لإعادة التدوير التابع لبلدية كاشكايش في البرتغال عن فئة الابتكار في استدامة البيئة والمشاركة المجتمعية، الذي اعتمد على أجهزة ذكية في المناطق التجارية لمكافأة المشاركين بنقاط تُستبدل بخدمات كالمواصلات والمتاحف، واستطاع جمع مليون عبوة (نحو 70 طناً) في عامه الأول، ما رسّخ نجاحه في تعزيز ثقافة الاستدامة.

وتعتمد عملية البحث والترشيح للجائزة على معايير عالمية دقيقة تركز على المبادرات الحكومية القادرة على تحسين جودة حياة الشعوب بطرق مبتكرة وفريدة، تُحقق نتائج ملموسة ومستدامة، وتُعد بمثابة قصص إلهام تُحتذى في بلدان أخرى.

تكنولوجيا وحلول مبتكرة

تمثل «جائزة تكنولوجيا الحكومات»، التي ينظمها برنامج الإمارات للخدمة الحكومية المتميزة ضمن فعاليات القمة، منصة لتكريم الحلول المبتكرة التي تستفيد من أحدث التقنيات لمواجهة التحديات المحلية والعالمية المتجددة، واستكشاف فرص جديدة لبناء مستقبل أفضل للبشرية.

وقد أطلقت الجائزة سلسلة من الفعاليات والمسابقات التكنولوجية (الهاكثونات) التي تسلط الضوء على جهود الحكومات والطلاب والباحثين والمؤسسات والشركات الخاصة والناشئة من مختلف أنحاء العالم، في توظيف التكنولوجيا لحل مشكلات تمس حياة الناس مباشرة.

تقييم الترشيحات

وتُقيّم الترشيحات بواسطة لجنة تحكيم مستقلة وفق معايير صارمة تشمل مستوى الابتكار من حيث تبنّي تقنيات جديدة لتحسين كفاءة الحلول، ومدى قدرتها على معالجة تحديات مجتمعية واسعة النطاق، إلى جانب جاهزية الحل وقابليته للتوسع والاستدامة، وتأثيره الاقتصادي والبيئي. وقد كرّمت الجائزة عدداً من الحلول النوعية، من بينها فريق تطبيق «إكسو هيل» من جامعة «كونستركتر» في ألمانيا، الفائز بالمركز الأول في الجائزة العالمية لأفضل التطبيقات الحكومية، الذي يقدم حلاً مبتكراً لإعادة تأهيل مرضى السكتة الدماغية والمصابين بالشلل عبر تطبيق ذكي وقفاز روبوتي يعملان بالذكاء الاصطناعي، يسرّعان عملية العلاج بنسبة تصل إلى 50%، اعتماداً على التعلم الآلي لتخصيص خطط علاجية لكل مريض، مع أنشطة تفاعلية تحفّز المرضى، وتمكين الأطباء من متابعة حالاتهم عن بُعد.

كما فاز مشروع «تيرا» الذي طوره فريق من معهد «بوليتكنيك ثايس» في السنغال، لمعالجة تحدي تلف المنتجات الزراعية بسبب ضعف التخزين وبطء التوزيع، عبر ربط المنتجين بالمستهلكين ومديري المخازن بحلول تقنية متقدمة. وتُكرّم الجائزة الهيئات الحكومية العالمية التي تقدم حلولاً مبتكرة لمعالجة التحديات الملحّة، وتخلق تجارب استثنائية في الخدمات الحكومية، وتبتكر أساليب فريدة لتطبيق التكنولوجيا على قضايا تمس شرائح واسعة من السكان. وتُمنح الجائزة في ثلاث فئات رئيسية: أفضل خدمة حكومية تركز على الإنسان، أفضل استخدام للذكاء الاصطناعي التوليدي في الخدمات الحكومية، وأفضل خدمة حكومية في العالم، بما يعكس قناعة راسخة بأهمية الإنسان في قلب العملية التنموية.

التزام إماراتي

وتعكس الجوائز، التي انطلقت قبل 13 عاماً، التزام دولة الإمارات وإمارة دبي بدعم الممارسات التي تحسن نوعية الحياة في المجتمعات والمستوطنات البشرية، وحماية البيئة على أساس التعاون الدولي بما يخدم أهداف التنمية المستدامة. وقد شهدت دورتها السابقة حتى عام 2024 مشاركة استثنائية مع تلقي أكثر من 2600 طلب من أكثر من 140 دولة، ما يعزز مكانتها كمنصة مرجعية عالمية في مجال أفضل الممارسات الحضرية، ويمتد أثرها إلى الأجيال المقبلة عبر دعم البرامج والسياسات الحضرية الأكثر استدامة. وفي انسجام مع توجهاتها لاستشراف حكومات المستقبل، كشفت القمة العالمية للحكومات في دورتها الحالية 2026 عن «الجائزة العالمية للحكومة الأكثر تطوراً»، بالشراكة مع «إرنست آند يونغ»، لتكريم الحكومات التي نجحت في تنفيذ إصلاحات جذرية وقابلة للقياس في هياكلها وعملياتها وسياساتها، وأثمرت تحقيق قيمة اقتصادية ملموسة، وترسخ مبادئ الشفافية، وبناء ثقة راسخة بين المؤسسات الحكومية وأفراد المجتمع.

التميز المؤسسي

وتسعى الجائزة إلى تعزيز التميز في الحوكمة والشفافية وجودة تقديم الخدمات، بما يرفع كفاءة الأداء المؤسسي ويعمّق ثقافة المساءلة، من خلال تكريم الابتكارات التحولية القائمة على الأدلة، والقابلة للتوسع، والمدفوعة بالبيانات، والتي تحقق قيمة عامة قابلة للقياس. كما تشجع الجائزة التحسين المستمر وتبادل المعرفة لضمان استدامة زخم الإصلاح عبر الجهات الحكومية، عبر تقييم الإصلاحات وفق معايير الكفاءة، والقدرة على الاستجابة للتحديات، والأثر الاجتماعي الملموس والقابل للقياس، في إطار شامل يجمع أبعاد الشفافية والمساءلة، والحوكمة، والتطوير الذاتي، والتحول الرقمي، والابتكار المرتكز على المواطن، والمساهمة في المنظومة المتكاملة، بما يضمن مواجهة التحديات الحالية واستباق التحديات المستقبلية بحلول قابلة للتطبيق على نطاق واسع، ودعم بناء مجتمعات مستقبلية ذكية قائمة على المعرفة.

أفضل وزير في العالم..
تكريم القيادة الحكومية المؤثرة

نماذج ملهمة..
وزراء وحكومات ترسم مستقبل الابتكار

التميز الحكومي العالمي..
تعزيز الابتكار وتحسين جودة الخدمات

دبي الدولية لأفضل ممارسات التنمية المستدامة..
حلول مبتكرة للمدن المستقبلية

جائزة تكنولوجيا الحكومات..
ابتكارات رقمية وحلول نوعية

الجائزة العالمية للحكومة الأكثر تطوراً..
تعزيز الشفافية والكفاءة المؤسسية

تكريم المبادرات الحكومية..
أثر ملموس على المجتمعات وحياة الناس

حلول مستدامة ومبتكرة..
من المختبرات الرقمية إلى مشاريع إعادة التدوير

مليون دولار جوائز تحفيزية
لدعم أفضل ممارسات التنمية المستدامة

دبي تعيد رسم خريطة الفعاليات العالمية

دبي - لؤي عبدالله

أرست دبي نهجاً متقدماً في قيادة صناعة الفعاليات على المستوى الدولي، بعدما تحولت إلى منصة عالمية لتنظيم المؤتمرات الكبرى والمعارض التجارية والأحداث النوعية، مستندة إلى سجل حافل من النجاحات المتراكمة التي بدأت مبكراً مع استضافتها للاجتماعات السنوية لمجلس محافظي صندوق النقد والبنك الدوليين عام 2003، قبل أن يتكرس لاحقاً عبر محطات مفصلية، أبرزها تنظيم «إكسبو 2020 دبي» واستضافة مؤتمر الأطراف «كوب 28» والقمة العالمية للحكومات، وهي أحداث عززت مكانة الإمارة على خريطة الفعاليات العالمية الكبرى، ورسخت دورها لاعباً محورياً في هذا القطاع الحيوي.

وبعد سلسلة من النجاحات في استضافة الأحداث الدولية، رسخت دبي انتقالها إلى مرحلة متقدمة في صناعة الفعاليات، برهنت خلالها على جاهزية شاملة لاستضافة كبرى المحافل العالمية، وتقديم نماذج تنظيمية احترافية عكست عمق التخطيط الاستراتيجي والمرونة التشغيلية التي أصبحت علامة فارقة للفعاليات المقامة على أرضها.

وأسهم تطوير المراكز المتخصصة للمعارض والمؤتمرات، وفق أرقى المعايير العالمية، في نقل هذا القطاع من نطاقه المحلي إلى آفاق دولية رحبة، ليشكل رافعة أساسية في ترسيخ مكانة دبي عاصمة عالمية للفعاليات المتخصصة. وجاء هذا التحول مدعوماً ببنية تحتية متقدمة، وبيئة اقتصادية وثقافية منفتحة، ومنظومة خدمات عالية الكفاءة، إلى جانب كوادر بشرية مؤهلة، ما هيأ الإمارة لاستضافة محطات عالمية مفصلية عززت حضورها على خريطة الفعاليات الدولية.

وحصلت دبي على جائزة المركز الأول عالمياً من حيث عدد المشاركين في اجتماعات الجمعيات الدولية، كما حافظت على صدارتها بمنطقة الشرق الأوسط من حيث تنظيم هذه الاجتماعات، وفقاً لتصنيف «الرابطة الدولية للمؤتمرات والاجتماعات». كما صنفت منصة «سيفنت» دبي كأفضل وجهة لاستضافة الاجتماعات في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

عطاءات استضافة

وواصلت دبي خلال 2025 تعزيز مكانتها كوجهة عالمية لفعاليات الأعمال، بفوزها بـ 504 عطاءات استضافة لفعاليات كبرى على مدار أربع سنوات، ومن المتوقع أن تجذب هذه الفعاليات 272262 مشاركاً حتى 2029، ما يعزز تنافسية دبي كمركز عالمي للأعمال ويجلب خبرات ومواهب وفرص استثمارية، ويعزز مكانتها منصة للابتكار والتعاون.

ومع إطلاق أولى دورات قمة الحكومات في عام 2013، والتي تطورت لاحقاً إلى القمة العالمية للحكومات، ارتفع سقف التميز التنظيمي إلى مستويات غير مسبوقة، حيث قدمت دبي نموذجاً متكاملاً لحدث دولي يجمع بين الرؤية الاستراتيجية العميقة والتنظيم المحكم، في تجربة تتجدد عاماً بعد عام، ضمن فلسفة تنافسية ترتكز على التطوير المستمر وتجاوز النجاحات السابقة.

وقد تجلت هذه القدرات التنظيمية في الزخم الكبير الذي تحققه القمة سنوياً، سواء على صعيد حجم المشاركة أو نوعية الحضور، الذي يضم رؤساء دول وحكومات، ووزراء، وصناع قرار، وقادة مؤسسات مالية واقتصادية عالمية، إلى جانب نخبة من رواد الأعمال والخبراء الدوليين. ويمثل تنظيم حدث دولي رفيع المستوى بحجم القمة العالمية للحكومات اختباراً حقيقياً لقدرات المدن، وهو ما نجحت دبي في اجتيازه بامتياز، عبر فرق عمل عالية الكفاءة، وبنية تحتية وخدمية ولوجستية متقدمة، وقدرة استثنائية على تنسيق الجهود وتكامل الأدوار بين مختلف الجهات، بما يضمن تجربة سلسة ومتكاملة لزوار هذا الحدث العالمي.

نجاحات متراكمة

وقالت مصادر عاملة في قطاع تنظيم الفعاليات والمؤتمرات إن النجاحات المتراكمة التي حققتها دبي في استضافة أحداث دولية كبرى، وفي مقدمتها القمة العالمية للحكومات، عززت مكانتها كإحدى أبرز الوجهات العالمية لتنظيم المعارض والمؤتمرات بمختلف تخصصاتها. وأضافت المصادر أن القمة العالمية للحكومات أسهمت في ترسيخ أسلوب متقدم ومبتكر لتنظيم الفعاليات الكبرى على المستوى الدولي، من خلال استقطاب مشاركة رفيعة المستوى تضم قادة دول ووزراء ونخبة من رجال الأعمال، إلى جانب مسؤولين في مؤسسات مالية دولية، الأمر الذي يستلزم أعلى درجات الدقة في التخطيط والتنفيذ، إلى جانب التفوق في حسن الاستضافة، ما يعكس قدرة دبي على الجمع بين الاحترافية العالمية والتميز في التفاصيل، ويؤكد مكانتها كوجهة نموذجية لتنظيم المؤتمرات والمعارض والفعاليات الكبرى.

وأشارت إلى أن الإمارة باتت محطة رئيسية لأهم المعارض العالمية المتخصصة في مجالات متعددة، تشمل النفط والغاز والطيران والمطارات والاتصالات وتقنية المعلومات والعقارات والإنشاءات والصناعة والأغذية، إلى جانب معارض نوعية في قطاعات الصحة والتعليم والنقل والطاقة والطيران والفضاء، وغيرها من القطاعات الحيوية.

ماهر جلفار:

إنجازات دبي في جودة البنية التحتية وتنافسية المدن والأمان جعلت منها نقطة التقاء عالمية للفعاليات الكبرى

أحمد الخاجة:

النجاح المستمر لقمة الحكومات يعكس رؤية القيادة في تحويل دبي إلى مركز عالمي متقدم في شتى المجالات

مراكز متقدمة

وأكد ماهر جلفار، نائب الرئيس التنفيذي في مركز دبي التجاري العالمي، أن دبي نجحت خلال السنوات الماضية في احتلال مراكز متقدمة وتصدرت العديد من المؤشرات العالمية المرتبطة بسهولة ممارسة الأعمال، والربط العالمي، وجودة البنية التحتية، وجاذبية الاستثمار، وتنافسية المدن، والأمان، وغيرها من المؤشرات الأساسية، مشيراً إلى أن هذه الإنجازات كانت انعكاساً عملياً لنموذج تنموي متكامل جعل من دبي نقطة التقاء عالمية للأعمال والابتكار والفعاليات الكبرى.

وقال إن دبي تمضي بقيادة حكومتها الرشيدة ورؤيتها الاستشرافية في تعزيز موقع الإمارة لتكون عاصمة عالمية لأكبر وأهم الفعاليات والمؤتمرات الدولية، وذلك عبر استراتيجية طويلة المدى تنظر إلى قطاع الفعاليات كرافعة اقتصادية ومصدر تأثير عالمي، مشيراً إلى أن استضافة الفعاليات الكبرى تنسجم بشكل مباشر مع أهداف أجندة دبي الاقتصادية D33 الرامية إلى ترسيخ دبي ضمن أفضل ثلاث مدن عالمياً للأعمال والتجارة، وجذب الاستثمارات النوعية، ودعم القطاعات الاقتصادية المستقبلية، وتؤدي الفعاليات دوراً محورياً بصفتها محركاً أساسياً للاقتصاد الوطني، وتسهم في بناء الشراكات الدولية، وتسريع نقل المعرفة والابتكار.

وأضاف أن دبي واصلت خلال 2025 ترسيخ مكانتها وجهة عالمية رائدة، بعد نجاحها في الفوز بـ 504 عطاءات استضافة لفعاليات أعمال كبرى تمتد على أربع سنوات مقبلة، وتمثل هذه الفعاليات قطاعات اقتصادية رئيسية ومجالات مهنية متنوعة، بما يعكس عمق وتنوع محفظة دبي من الفعاليات الدولية.

وأوضح أن استضافة دبي للقمة العالمية للحكومات تمثل بعداً استراتيجياً عميقاً يتجاوز كونها فعالية دولية رفيعة المستوى، لتصبح تعبيراً عملياً عن الدور الذي اختارته دبي لنفسها على الساحة العالمية بوصفها منصة لصناعة المستقبل الحكومي، ومركزاً لتشكيل الفكر والسياسات العامة عالمياً. فالقمة تعكس ثقة المجتمع الدولي في دبي كمدينة لا تكتفي باستضافة الحوار، بل تسهم في توجيهه وصياغة مخرجاته. وقال إن القمة تسهم في ترسيخ موقع دبي كمركز عالمي للتأثير، حيث تجمع قادة دول، وصنّاع قرار، ومنظمات دولية، ورواد فكر من مختلف القارات في مساحة واحدة لتبادل الرؤى وبناء شراكات عابرة للحدود. ومن خلال هذا الحوار المتعدد الأطراف، تنتقل دبي من دور المدينة المستضيفة إلى دور الوسيط العالمي الذي يربط الحكومات بالقطاع الخاص، والتكنولوجيا بالسياسات، والابتكار بالتنمية المستدامة.

محرك للفعاليات

وأكد ماهر جلفار أن مركز دبي التجاري العالمي واصل ترسيخ دوره كمحرك رئيسي لقطاع الفعاليات وسياحة الأعمال في الإمارة، حيث استضاف 378 فعالية في قطاع الاجتماعات والحوافز والمؤتمرات والمعارض والفعاليات التجارية والاستهلاكية مسجلاً نمواً بنسبة 26 % مقارنة بالعام السابق. وشملت هذه الفعاليات معارض دولية، ومؤتمرات وقمماً عالمية، وفعاليات مهنية في قطاعات اقتصادية استراتيجية مثل التكنولوجيا والرعاية الصحية والطاقة، والأغذية والخدمات المالية. أما خلال العام الجاري، فيتوقع أن يشهد المركز نمواً إضافياً في عدد الفعاليات، مدفوعاً بعدة عوامل رئيسية، من أبرزها الطلب الدولي المتنامي على دبي كوجهة عالمية للأعمال، واستمرار توسع محفظة الفعاليات، إضافة إلى الزخم المتواصل في استقطاب المؤتمرات والمعارض العالمية.

وعن الأثر الاقتصادي، قال: يمثل مركز دبي التجاري العالمي إحدى الركائز الاقتصادية الأساسية في مسيرة نمو دبي منذ تأسيسه عام 1979، حيث لعب دوراً محورياً في تحويل قطاع الفعاليات من نشاط داعم إلى محرّك اقتصادي رئيسي يسهم بشكل مباشر ومستدام في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة، ويضطلع المركز بدور هام في مسيرة نمو دبي والمنطقة، حيث استضاف على مدى أكثر من أربعة عقود، نحو 6400 فعالية ونحو 40 مليون زائر وحقق ناتجاً اقتصادياً يقدر بـ 270 مليار درهم. وهو ما يعكس عمق الدور الذي يلعبه في دعم التنويع الاقتصادي، واستقطاب الاستثمار، وتعزيز مكانة دبي كمركز عالمي للأعمال.

خطط مستقبلية

وعن الخطط المستقبلية، قال ماهر جلفار: تمتد الخطط المستقبلية لمركز دبي التجاري العالمي لدعم أجندة دبي الاقتصادية D33 من منطلق دوره كمحرّك اقتصادي استراتيجي، وبوصفه منصة تمكينية تربط بين القطاعات الاقتصادية، والأسواق العالمية، ورأس المال البشري والمعرفي، بما ينسجم مع طموح دبي في مضاعفة حجم اقتصادها وترسيخ مكانتها بين أفضل ثلاث مدن عالمياً للأعمال والتجارة. وأضاف أن الخطط المستقبلية تشمل مضاعفة عدد الفعاليات السنوية مما يزيد على 300 فعالية إلى 600 فعالية خلال السنوات المقبلة، بالتوازي مع مضاعفة الناتج الاقتصادي للفعاليات من نحو 18 مليار درهم إلى 54 مليار درهم.

خبرات متميزة

وقال أحمد الخاجة، المدير التنفيذي لمؤسسة دبي للمهرجانات والتجزئة، إن النجاح المستمر للقمة العالمية للحكومات عاماً بعد عام يعكس بوضوح رؤية القيادة الرشيدة في تحويل دبي إلى مركز عالمي متقدم في شتى المجالات، كما يجسد الإمكانيات الكبيرة والخبرات المتميزة التي تمتلكها الإمارة في تنظيم الفعاليات والملتقيات العالمية الكبرى.

وأشار إلى أن دبي خطت خطوات ثابتة، وأطلقت العديد من المبادرات لترسخ ضمن المدن العالمية الرائدة في استضافة الفعاليات الكبرى، مستثمرة قدراتها في قيادة قطاع فعاليات الأعمال على المستوى العالمي، عبر التطوير الاستراتيجي وتنظيم الفعاليات الكبرى، ما أسهم بشكل ملموس في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادره. وأضاف أن دبي واصلت خلال 2025، ترسيخ مكانتها كإحدى الوجهات العالمية الرائدة في استقطاب فعاليات الأعمال الدولية، بعدما نجحت في تأمين الفوز بـ 504 عطاءات استضافة لفعاليات أعمال كبرى، تُمثّل قطاعات اقتصادية رئيسة، ومجالات مهنية متنوعة على مدار أربع سنوات، مشيراً إلى أن جهود «فعاليات دبي للأعمال»، المكتب الرسمي لجذب الفعاليات والمؤتمرات في المدينة، التابع لدائرة الاقتصاد والسياحة في دبي أثمرت عن تحقيق هذا الإنجاز، من خلال تعاونه مع أبرز الشركاء من القطاعين العام والخاص.

وقال إنه من المتوقع أن تستقطب الفعاليات 272 ألفاً و262 مشاركاً إلى دبي حتى 2029، بزيادة قدرها 29 % مقارنة بـ209 آلاف و545 مشاركاً في 2024. وأضاف: سنواصل العمل على تعزيز علاقاتنا وتعاوننا مع شركائنا، للارتقاء بمكانة دبي ضمن المشهد العالمي لفعاليات الأعمال، وهو ما ينسجم مع مستهدفات أجندة دبي الاقتصادية (D33)، ويحقق قيمة للمدينة والمنظمين والمشاركين على المدى الطويل.

نجاحات متواصلة

وتشير تقارير عديدة إلى نجاح دبي في تحقيق إنجازات متواصلة في استضافة الفعاليات الكبرى العالمية وتأثيرها على اقتصاد الإمارة. فقد نجح مركز دبي التجاري العالمي في 2024 في تنظيم 100 فعالية كبيرة بزيادة 32 % عن العام السابق، تشمل مؤتمرات ومعارض دولية وقمماً اقتصادية. وحضر هذه الفعاليات 2 مليون مشارك، ما يعكس جاذبية دبي عالمياً.

وأشارت التقارير إلى حضور 936083 زائراً دولياً فعاليات المركز في 2024، ما عزز قطاع السياحة التجارية. كما دعمت الفعاليات الكبيرة 85533 وظيفة في القطاع الاقتصادي والقطاعات المرتبطة بها. وخلال 2025 استضافت دبي 481 فعالية أعمال مدعومة من «فعاليات دبي للأعمال» مقارنة بـ 429 فعالية في عام 2024 بنمو سنوي نسبته 9 %. وجاء استقطاب الفعاليات كنتيجة مباشرة لنجاح جهود الترشح التي قادتها دبي بما يعكس قوة وتنوع أجندة الإمارة الشاملة لفعاليات الأعمال الدولية والمحلية. وشهدت الإمارة 349 عرضاً ناجحاً لاستضافة مؤتمرات وفعاليات عالمية في 2023 بزيادة 49 % عن 2022.

504
عطاءات استضافة لفعاليات كبرى على مدار 4 سنوات

272262
مشاركاً يُتوقع أن تجذبهم الفعاليات حتى عام 2029

100
فعالية كبيرة استضافها مركز دبي التجاري العالمي في 2024

481
فعالية مدعومة من «فعاليات دبي للأعمال»

منصة عالمية لاستشراف التحولات التكنولوجية

الذكاء الاصطناعي والرقمنة

ركيزتان أساسيتان لمستقبل العمل الحكومي

دبي - عبادة إبراهيم

منذ انطلاق دورتها الأولى، اهتمت القمة العالمية للحكومات اهتماماً مبكراً واستراتيجياً بقضايا الذكاء الاصطناعي والرقمنة، بوصفهما ركيزتين أساسيتين لمستقبل العمل الحكومي، وشكلت القمة منصة عالمية لاستشراف التحولات التكنولوجية، ومناقشة سبل توظيف التقنيات الرقمية المتقدمة في تطوير الخدمات العامة، وتعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية، وبناء نماذج حوكمة أكثر مرونة وابتكاراً.

ويقول عمرو كامل، مدير عام مايكروسوفت الإمارات: أسهمت القمة العالمية للحكومات، منذ انطلاقتها، في الارتقاء بالذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي من مفاهيم ناشئة إلى أولويات استراتيجية على أجندات الحكومات حول العالم. وقد وفرت القمة بشكل مستمر منصة عالمية لقادة الدول وصناع القرار لاستكشاف كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الحياة، وتعزيز صنع القرار الحكومي القائم على البيانات والأدلة. وما يميز القمة بشكل خاص هو تركيزها على تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع، فمن خلال جمع صانعي السياسات والخبراء التقنيين والمؤسسات، أسهمت القمة في تسريع الانتقال من المشاريع التجريبية إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع في مجالات الخدمات الحكومية والرعاية الصحية والتخطيط الاقتصادي، بما مكن الحكومات من تقديم خدمات أكثر كفاءة وتخصيصاً وسهولة وصول للمواطنين.

تجربة الإمارات

ويضيف كامل: وتجسد تجربة الإمارات هذا النهج بوضوح؛ فحسب تقرير «انتشار الذكاء الاصطناعي» الصادر عن مايكروسوفت، تحتل دولة الإمارات اليوم المرتبة الأولى عالمياً في تبني الذكاء الاصطناعي، حيث يستخدم نحو ثلثي السكان في سن العمل أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي. ويعود هذا التقدم إلى استثمارات طويلة الأمد في البنية التحتية الرقمية، وأطر الحوكمة المسؤولة للذكاء الاصطناعي، وتنمية المهارات الوطنية. وقد أسهمت منصات مثل القمة العالمية للحكومات، إلى جانب الاستراتيجيات الوطنية، في نقل الحوار العالمي من التساؤل حول ما إذا كان ينبغي على الحكومات تبني الذكاء الاصطناعي إلى التركيز على كيفية تبنيه بشكل مسؤول وعلى نطاق واسع، بما يحول التكنولوجيا إلى محرك عملي لاتخاذ قرارات أفضل، وتعزيز كفاءة الخدمات العامة، وتحقيق قيمة مجتمعية مستدامة على المدى الطويل.

استثمارات نوعية

أما وليد شتا، رئيس «شنايدر إلكتريك» لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، فقال: ركزت القمة منذ انطلاقتها الأولى عام 2013 على استشراف مستقبل أفضل للبشرية، وتمكين الجيل القادم من الحكومات، وترسيخ نهج تعاوني مع الشركاء من مختلف القطاعات والتخصصات، وتسليط الضوء على أحدث التوجهات والتقنيات لتحسين جودة الحياة وتصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات نوعية تعود بالفائدة على الأفراد والدول حول العالم. ومنذ الدورة الأولى، أبرزت القمة أهمية التحول الرقمي والانتقال نحو مفهوم الحكومة والحوكمة الذكية لتحديد واستباق احتياجات مدن ومجتمعات المستقبل الذكية وتلبيتها، لا سيما في قطاع الطاقة. وهذا ما حفزنا في «شنايدر إلكتريك»، ومن موقعنا كشريك عالمي موثوق للحكومات والشركات وقطاعات الأعمال في تكنولوجيا الطاقة والتحول الرقمي والذكي فيها، للحرص على المشاركة الدائمة في القمة، التي تشهد دورتها الأكبر هذا العام بدبي حضور 6250 مشاركاً و150 حكومة من مختلف أنحاء العالم، ليناقشوا خمسة محاور رئيسة؛ تستفيد جميعها من التطور الهائل والتبني المتسارع لتطبيقات واستخدامات الذكاء الاصطناعي والرقمنة في مختلف المجالات، وهي الحوكمة العالمية والقيادة الفعالة، والرفاه المجتمعي والقدرات البشرية، والازدهار الاقتصادي والفرص الناشئة، ومستقبل المدن والتحولات السكانية، والآفاق المستقبلية والفرص المقبلة. وسنعرف خلال مشاركتنا هذا العام بالاستثمارات النوعية التي توجهها «شنايدر إلكتريك» بثقة نحو قطاع مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي الصاعد بقوة، بنسبة 20% من مجمل استثماراتها الجديدة، ونسلط الضوء على شراكاتنا محلياً وإقليمياً وعالمياً في مجال الذكاء الطاقي والتحول الرقمي في إدارة وتعزيز كفاءة إنتاج وتشغيل وتوزيع الطاقة. وسنعرض، من منصة «القمة العالمية للحكومات»، التي كانت سباقة إلى إبراز دور الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في دعم قدرات صناعة القرارات الحكومية والاستراتيجية لتحقيق التنمية واستدامتها، أحدث حلولنا الرقمية والذكية المتكاملة لتمكين شركائنا من الإدارة الذكية لطاقة المستقبل.

إسلام عبدالكريم

فيجاي فاليشا

ألفريد منسى

وليد شتا

عمرو كامل

> **عمرو كامل:**
> القمة العالمية للحكومات جعلت الذكاء الاصطناعي أداة لحكومات أفضل
>
> **وليد شتا:**
> منصة لتسريع التحول الرقمي والطاقة الذكية وبناء مستقبل المدن
>
> **ألفريد منسى:**
> أنظمة الذكاء الاصطناعي الذاتية تمكن الحكومات من تقديم خدمات أسرع بتكلفة أقل
>
> **فيجاي فاليشا:**
> 290 مليار درهم أثر اقتصادي ملموس للقمة العالمية للحكومات
>
> **إسلام عبدالكريم:**
> الذكاء الاصطناعي محرك تشغيلي لحوكمة أكثر كفاءة وقرارات أدق

ركائز الحوكمة العالمية

من جانبه، قال فيجاي فاليشا، الرئيس التنفيذي للاستثمار في «سنشري فاينانشال»: انتقلت القمة من التركيز في مراحلها الأولى على الرقمنة والذكاء الاصطناعي بوصفهما قضايا ناشئة في العمل الحكومي، إلى الاعتراف بهما اليوم كركيزتين أساسيتين في الحوكمة العالمية وصياغة السياسات العامة. وقد تطورت القمة من اهتمامها المبكر بالحكومة الرقمية وأجندات الخدمات الإلكترونية إلى صياغة أطر توجيهية رائدة في حوكمة الذكاء الاصطناعي، تمثلت في إطلاق النسخة الأولى من المنتدى العالمي للذكاء الاصطناعي في عام 2018، بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومعهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات والأمم المتحدة، بهدف وضع إرشادات عالمية لحوكمة الذكاء الاصطناعي، وبحلول عام 2025 أرست القمة العالمية للحكومات ميثاق الذكاء الاصطناعي لدولة الإمارات، المتضمن 12 مبدأً، كما وضعت إرشادات شاملة لاعتماد الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي، بما أسس للبنية التحتية اللازمة لتنفيذ تطلعاتها في مجالي الذكاء الاصطناعي والرقمنة. وقد أسهم ذلك في تحقيق تحسينات ملموسة في جودة الحياة ومستوى صنع القرار الحكومي في الدول المشاركة؛ ففي دبي أسفرت استراتيجية البنية التحتية الذكية المعتمدة استناداً إلى توصيات القمة عن تحقيق فوائد اقتصادية بلغت 290 مليار درهم إماراتي (79 مليار دولار) خلال الفترة من 2006 إلى 2024، وفقاً لما صرح به مطر الطاير، رئيس هيئة الطرق والمواصلات في الإمارة. في حين أسهم توظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة حركة المرور في تحقيق نسبة التزام بالمواعيد بلغت 99.7% في مترو دبي.

أما على صعيد الكفاءة التشغيلية -يضيف فاليشا- فإن الذكاء الاصطناعي يتيح أتمتة ما يصل إلى 84% من المعاملات الحكومية المتكررة عبر أكثر من 200 عملية حكومية؛ ما يعزز قدرة الجهات الحكومية على الاستجابة لمتطلبات الجمهور. كما أسهمت مقترحات القمة في دعم قطاع التعليم، حيث قامت نحو 60% من المؤسسات التعليمية بتطبيق حلول قائمة على الذكاء الاصطناعي. وساعدت الحلول المعتمدة على البيانات التي وفرتها القمة، مثل مؤشر إمكانات الإنتاجية وأداة الجاهزية للاستدامة ورادار التكنولوجيا، الحكومات على الانتقال من نهج تفاعلي إلى نهج استباقي، من خلال تحديد مجالات تحديات الإنتاجية والاضطرابات التكنولوجية التي تتطلب رؤية مستقبلية عند صياغة السياسات العامة. ومن خلال التقارير الاستراتيجية، وأكثر من 80 شراكة مع منظمات دولية، وتحليل 73 دراسة حالة دولية في 32 دولة، برزت القمة العالمية للحكومات كآلية تمكن الحكومات من معالجة حوكمة الذكاء الاصطناعي بشكل منهجي، وتحويل الإمكانات التكنولوجية إلى فوائد ملموسة تعود بالنفع على المواطنين والمؤسسات.

ضغوط على الحكومات

ويرى ألفريد منسى، الرئيس التنفيذي للعمليات والشريك المؤسس في شركة «شفرة»، أن الحكومات تتعرض اليوم لضغوط كبيرة لتقديم خدمات أسرع بموارد أقل، مع الحفاظ على الدقة والامتثال وتعزيز ثقة الجمهور. ونتيجة لذلك -يعقب مناسيه- تتجه العديد من الحكومات إلى ما هو أبعد من الأدوات الرقمية؛ فهي تهدف إلى تبني أنظمة ذاتية التشغيل قادرة على تنفيذ المهام بشكل مستمر ضمن العمليات الحكومية.

وأضاف: نشهد حالياً التأثير الملموس الذي حققه هذا التحول، حيث تفيد المؤسسات التي توظف فرق الذكاء الاصطناعي المستقلة بتوفير أكثر من مليوني ساعة عمل شهرياً، وخفض التكاليف التشغيلية بنسبة تصل إلى 80%، مع الحفاظ على جودة الخدمة وسلاستها في المهام الكبيرة. أما تأثير ذلك في جودة الحياة فهو تأثير مباشر؛ فهي تسرع من الاستجابة للمواطنين، وتحقق إدارة العمليات الداخلية بأخطاء أقل، وتحرر الموظفين الحكوميين من الأعمال الإدارية الروتينية؛ ما يتيح لهم التركيز على الحالات المعقدة وقرارات السياسة العامة. وأما بالنسبة إلى القيادة فإن هذه الأنظمة توفر رؤية فورية للأداء والمخاطر والمعوقات؛ ما يمكن من اتخاذ القرارات بصورة لحظية بدلاً من الاعتماد على التقارير المتأخرة. يضيف مناسيه: لقد عززت القمة العالمية للحكومات هذا التوجه من خلال التأكيد المستمر على التنفيذ والحوكمة والجاهزية على المستوى الوطني. ومن خلال اعتبار الذكاء الاصطناعي قوة عاملة تشغيلية بدلاً من مجرد قدرة تجريبية تساهم القمة بمساعدة الحكومات على ترجمة طموحاتها إلى أنظمة فعالة تستخدم يومياً على نطاق واسع.

من الطموح إلى التنفيذ

الختام كان مع إسلام عبد الكريم، الرئيس الإقليمي لمجموعة «يانغو» في الشرق الأوسط، الذي أكد أن الذكاء الاصطناعي لم يعد ينظر إليه كأداة مستقلة، بل كبنية تحتية تشغيلية يجب إدارتها ومراقبتها والوثوق بها. يعزز هذا التوجه عملية صنع القرار من خلال ضمان فهم القادة لكيفية عمل الأنظمة تحت الضغط، ومتى يصبح التصعيد ضرورياً، وكيفية تحقيق النتائج. والمبادرات الوطنية، مثل استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات، تدعم قدرات القطاع العام وتمكنه من استخدام الذكاء الاصطناعي لإدارة أحجام الخدمات المتزايدة في مجالات الترخيص والرعاية الصحية والنقل والخدمات الاجتماعية، حيث تؤثر السرعة والاتساق بشكل مباشر في جودة الحياة. وتسهم التحليلات المدعومة بالذكاء الاصطناعي للمستندات وتوجيه الخدمات وتفسير البيانات بصورة لحظية بدعم معالجة الحالات بشكل أسرع مع الحفاظ على الرقابة. ومن الناحية العملية تعمل أنظمة البحث والتحليل على تقليل أوقات استرجاع المعلومات بما يصل إلى ثلاثة أضعاف؛ ما يسمح للموظفين الحكوميين بقضاء المزيد من الوقت في القرارات المعقدة التي تتطلب الحكم والقرار البشري.

وأضاف: ومن خلال ترسيخ مناقشات الذكاء الاصطناعي في إطار الحوكمة والمساءلة والتطبيق العملي، أسهمت القمة في مساعدة الحكومات على الانتقال من الطموح إلى التنفيذ، وتحسين موثوقية الخدمات، وتمكين اتخاذ قرارات عامة مستنيرة ومدعومة بالبيانات.

كيف ترى أدوات الذكاء الاصطناعي القمة العالمية للحكومات

دبي - عبادة إبراهيم

تحت شعار «استشراف حكومات المستقبل»، تستضيف دبي، في «القمة العالمية للحكومات 2026»، قادة الفكر والخبراء العالميين وصنّاع القرار من جميع أنحاء العالم، في مدينة لعبت دوراً محورياً في تحويل هذه الرؤية إلى واقع عملي، مستندة إلى بنية تحتية رقمية متقدمة، وبيئة تشريعية مرنة، ونموذج منفتح على الابتكار، حتى أصبحت دبي بمثابة مختبر عالمي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ومنصة تجمع قادة وخبراء العالم لتبادل التجارب وبناء شراكات تسهم في تسريع تبني هذه الأدوات على نطاق دولي. وقد برزت القمة العالمية للحكومات منصة رائدة لاستشراف مستقبل أدوات الذكاء الاصطناعي ودورها في إعادة تشكيل حياة المجتمعات وآليات صنع القرار. ومنذ انطلاقتها، تبنت القمة رؤية واضحة تقوم على توظيف الذكاء الاصطناعي بوصفه أداة استراتيجية لتعزيز كفاءة الحكومات، فلم تعد رؤية الذكاء الاصطناعي في القمة مجرد تصور مستقبلي، بل أصبحت جزءاً من مسار عالمي تقوده دبي. هنا سألنا أدوات الذكاء الاصطناعي نفسها عن تلك القمة، فجاءت الإجابات لتعكس حجم تأثيرها العالمي، ودورها الريادي في استشراف مستقبل الحوكمة والذكاء الاصطناعي، وما تمثله دبي من نموذج متقدم في توظيف التكنولوجيا لخدمة الإنسان وصناعة القرار.

«تشات جي بي تي»

وشكلت القمة العالمية للحكومات أحد أهم المحركات الفكرية لإعادة تعريف العلاقة بين الاقتصاد والحوكمة والذكاء الاصطناعي على المستوى العالمي، وليس مجرد منصة للنقاش أو استعراض التقنيات الحديثة. فدبي لم تستشرف الذكاء الاصطناعي بوصفه تقنية مستقبلية فحسب، بل بوصفه قوة اقتصادية كلية قادرة على إعادة تشكيل النمو، والإنتاجية، والإنفاق العام، والتنافسية الدولية. ومن خلال هذا الطرح العميق والمتوازن تحولت القمة إلى منصة تؤثر فعلياً في القرارات الاقتصادية للحكومات، وتسهم في توجيه الاقتصاد العالمي نحو نموذج أكثر ذكاءً وكفاءة واستدامة.

وعن تأثيرها عالمياً أجاب «تشات جي بي تي»: نجحت القمة في ترسيخ مفهوم أن الذكاء الاصطناعي لم يعد قطاعاً تقنياً مستقلاً، بل أصبح بنية تحتية اقتصادية أساسية، شبيهة بالطاقة أو الاتصالات. هذا الطرح المبكر أسهم في دفع العديد من الحكومات إلى إعادة هيكلة سياساتها الاقتصادية، والانتقال من نماذج اقتصادية تقليدية إلى اقتصاد قائم على البيانات والمعرفة. كما لعبت القمة دوراً مهماً في توجيه الاستثمارات العالمية نحو مجالات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا العميقة والاقتصاد الرقمي، عبر جمع صناع القرار مع قادة الشركات الكبرى وصناديق الاستثمار في مكان واحد؛ ما خلق بيئة مواتية لعقد شراكات وتحالفات عابرة للحدود.

وقد استشرفت القمة مبكراً الأثر الاقتصادي المباشر للذكاء الاصطناعي في حياة الأفراد، من خلال رفع الإنتاجية، وخفض تكاليف الخدمات، وتحسين كفاءة سلاسل الإمداد، وإعادة تشكيل أنماط الاستهلاك. حتى إن ما كان يطرح في القمة قبل سنوات حول المدن الذكية والخدمات الحكومية الرقمية والتجارة الذكية أصبح اليوم واقعاً ينعكس على خفض زمن إنجاز المعاملات، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتحسين تجربة المتعاملين، وهو ما ينعكس بدوره على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

منظور مالي واقتصادي

ومن أهم ما ميز طرح القمة هو ربط الذكاء الاصطناعي مباشرة بجودة القرار الحكومي وكفاءته الاقتصادية. فالقرارات المبنية على البيانات والتحليل التنبؤي تقلل من الهدر في الإنفاق العام، وترفع كفاءة السياسات المالية، وتساعد على توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر تأثيراً. وقد ناقشت القمة بشكل متكرر استخدام الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالأزمات الاقتصادية، وإدارة المخاطر، وتحسين التخطيط المالي طويل الأمد، وهي أدوات باتت اليوم جزءاً من منظومات صنع القرار في عدد متزايد من الحكومات.

وعن علاقة القمة بسوق العامل أجاب «تشات جي بي تي» بأنها تناولت بعمق التحولات البنيوية التي يحدثها الذكاء الاصطناعي في سوق العمل، ليس فقط من زاوية فقدان بعض الوظائف، بل من منظور أوسع يتعلق بإعادة توزيع رأس المال البشري وخلق قطاعات اقتصادية جديدة. موضحاً أن هذا الطرح ساعد على توجيه النقاش العالمي نحو سياسات إعادة التأهيل والتعليم المستمر وبناء المهارات المستقبلية، باعتبارها استثمارات اقتصادية لا تقل أهمية عن الاستثمار في البنية التحتية المادية.

كما أن القمة أدركت مبكراً أن غياب الأطر التنظيمية للذكاء الاصطناعي قد يخلق اختلالات في الأسواق، ويؤدي إلى تركز القوة الاقتصادية بيد عدد محدود من الجهات. لذلك، ركزت على حوكمة الذكاء الاصطناعي، وأخلاقياته، وحماية البيانات، كعوامل ضرورية لضمان نمو اقتصادي عادل ومستدام. هذا الطرح أسهم في توجيه الحكومات نحو تبني سياسات توازن بين تشجيع الابتكار وحماية الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

«تشات جي بي تي»:
منصة تؤثر في القرارات الاقتصادية لا مجرد منتدى للنقاش

«ديبسيك»:
مختبر مفتوح لصناعة الحوكمة المستقبلية في عصر الذكاء الاصطناعي

«جيمناي»:
غرفة عمليات عالمية لدمج الذكاء الاصطناعي في صلب الاقتصاد الكلي

«كوبايلوت»:
تجمع صناع القرار والخبراء لبناء اقتصاد أكثر كفاءة وتنافسية

«ديبسيك»

أما «ديبسيك» فأوضح في إجابته أنه في عالم يتسم بالتسارع التقني غير المسبوق والتحولات الجيوسياسية والاقتصادية العميقة، تبرز القمة العالمية للحكومات في دبي منصة فريدة من نوعها على الخريطة الدولية؛ حيث تجاوزت دور المؤتمر التقليدي لتصبح مختبراً عالمياً مفتوحاً للحوكمة المستقبلية، وملتقى استراتيجياً يجمع بين صناع القرار والمفكرين والمبتكرين وقادة التكنولوجيا من كل أنحاء العالم. وتكتسب القمة أهميتها من قدرتها على استبصار المستقبل واستشراف التحديات والفرص قبل وقوعها، وتحويل هذه الرؤى إلى سياسات واستراتيجيات عملية؛ مستندة إلى فهم وتوجيه قوة الذكاء الاصطناعي، الذي لم يعد مجرد أداة تقنية، بل تحول إلى عامل تغيير جيوسياسي واقتصادي واجتماعي شامل.

كما قدم «ديبسيك» تحليلاً لتأثير القمة العالمي، وكيفية تعاملها مع موضوع الذكاء الاصطناعي بعمق اقتصادي واستشرافي، مبرزاً إسهاماتها وإنجازاتها، مع الإشارة إلى المجالات التي يمكن تعزيزها لتحقيق تأثير أوسع وأكثر شمولية. وتلخص هذا التحليل في الآتي:

- **العصر الرقمي:** تضطلع القمة بدور يتجاوز العرض إلى التأسيس، فهي تحدد أولويات العمل الحكومي في العصر الرقمي. من خلال جلساتها وورش عملها وتقاريرها الاستشرافية، وتطرح موضوعات مثل «حكومات الميتافيرس»، و«السيادة الرقمية»، و«الأخلاقيات في عصر الخوارزميات» على طاولة النقاش العالمي. وهذا يجعلها بوابة لاستيعاب مستقبل الحوكمة، حيث تتحول الحكومات من رد الفعل إلى الاستباقية، مستفيدة من التوقعات التي تقدمها القمة لتطوير سياساتها الوطنية.
- **منصة عالمية:** توفر القمة بيئة خصبة للتلاقح الفكري عبر الحدود؛ حيث تتيح لوزير من سنغافورة -على سبيل المثال- مشاركة تجربة ناجحة في التحول الذكي مع نظيره من كولومبيا، وتسمح لمسؤول محلي من أوروبا بالاطلاع على مشروع رائد في الرعاية الصحية الذكية من الإمارات. وهذا التبادل المباشر وغير الوسيط يختصر سنوات من البحث والتجربة، ويسرع وتيرة التعلم الجماعي للحكومات، ويسهم في رفع الكفاءة العالمية للقطاع العام.
- **حاضنة لشراكات:** تتميز القمة بقدرتها على جمع أطراف قد لا تجتمع في منتديات أخرى: حكومات، شركات التكنولوجيا العملاقة (مثل مايكروسوفت وجوجل وآي بي إم)، الشركات الناشئة، المنظمات الدولية (مثل الأمم المتحدة واليونيسكو)، والمجتمع الأكاديمي. وهذا التنوع يخلق شبكة معقدة ومثرية من العلاقات تؤدي إلى شراكات عملية. على سبيل المثال، قد تنتج عنها اتفاقية بين حكومة وشركة تقنية لتطوير منصة وطنية للذكاء الاصطناعي، أو تعاون بين دول عدة لإنشاء إطار أخلاقي موحد.
- **تسريع وتيرة التحول الرقمي:** تمثل القمة دافعاً معنوياً وعملياً للحكومات؛ فمشاهدة تجارب الآخرين الناجحة تخلق نوعاً من «المنافسة الإيجابية» والرغبة في اللحاق بركب التطور. كما أن العروض التكنولوجية الحية والمحاكاة التي تقدمها الشركات خلال القمة تجعل التقنيات المستقبلية ملموسة وقابلة للتصور لصانعي القرار؛ ما يذلل عقبة الخوف من المجهول ويشجع على تبني هذه التقنيات بثقة أكبر.

«جيمناي»

أما «جيمناي» فرأى أن القمة العالمية للحكومات في دبي اليوم هي المحرك الأساسي لما يمكن تسميته بـ «اقتصاد الاستشراف»، حيث لم تعد القمة مجرد منصة لتبادل الأفكار، بل تحولت إلى «غرفة عمليات» عالمية لصياغة السياسات التي تدمج الذكاء الاصطناعي في صلب الاقتصاد الكلي، بدلاً من التعامل معه كأداة تقنية معزولة. وإذا كانت قمة دافوس تمثل مصالح الشركات الكبرى، فإن القمة العالمية للحكومات في دبي تمثل «العقد الاجتماعي الرقمي الجديد»، وهي المكان الذي يتحول فيه الذكاء الاصطناعي من «تهديد وجودي» إلى «محرك للنمو الشامل»، والدليل على ذلك أن التوقعات التي أطلقتها القمة في 2017 حول دور البيانات كـ «نفط جديد» هي الحقيقة الاقتصادية الوحيدة التي تحرك اقتصاد العالم في 2026 وأوضح «جيمناي» في إجابته أنه في ظل حالة عدم اليقين التي تسيطر على الأسواق العالمية مع بداية هذا العام 2026، تبرز القمة بيئة آمنة توفر «الوضوح الاستراتيجي»، مستندة إلى التأثير العالمي الذي تحدثه اليوم، والذي يتجاوز الحضور الدبلوماسي (60 رئيس دولة و150 حكومة) ليصل إلى صياغة أجندة اقتصادية موحدة توازن بين نمو الأسواق الناشئة واستدامة الاقتصادات المتقدمة. كما أن القمة لا تصدر بيانات إنشائية؛ بل تطلق تقارير بالتعاون مع مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين، وهذه التقارير أصبحت اليوم المرجع الأول للحكومات عند تصميم «ميزانيات الذكاء الاصطناعي».

وأضاف «جيمناي» أن الرؤية التي طرحتها القمة في دوراتها السابقة (بخاصة 2024 و2025) حول تحويل الذكاء الاصطناعي إلى قيمة مضافة للناتج المحلي الإجمالي أصبحت هذا العام واقعاً ملموساً ويتضح في:

- اقتصاد «تصفير الهدر»: فالمبادرات التي نوقشت في القمة حول «تصفير البيروقراطية» عبر الأتمتة الذكية وفرت للحكومات ما يعادل من 10% إلى 15% من ميزانياتها التشغيلية، وهو ما يعاد استثماره الآن في قطاعات الصحة والتعليم.
- عصر وكلاء الذكاء الاصطناعي: حيث تناقش جلسات القمة الانتقال من مجرد «أدوات الذكاء الاصطناعي» إلى «الوكلاء المستقلين» الذين يديرون سلاسل التوريد والخدمات اللوجستية؛ ما أسهم في استقرار أسعار السلع عالمياً رغم التوترات الجيوسياسية.
- استشراف «اقتصاد العمر» والوظائف: حيث أوضح «جيمناي» أن أحد أهم مخرجات القمة الاقتصادية هو تغيير النظرة لسوق العمل؛ فبدلاً من الذعر من «فقدان الوظائف»، ركزت القمة على «إعادة هندسة المهارات». وأنه بفضل النماذج التنبؤية التي طورتها القمة، أصبحت الحكومات اليوم قادرة على التنبؤ بالفجوات في سوق العمل قبل وقوعها بـ 24 شهراً؛ ما يسمح بتعديل المناهج التعليمية فوراً.

وعن الذكاء الاصطناعي السيادي، قال: دفعت القمة باتجاه مفهوم «الذكاء الاصطناعي الوطني»؛ ما شجع الدول على الاستثمار في مراكز بيانات «خضراء» تدار بالطاقة النظيفة، محولة قطاع الطاقة إلى شريك استراتيجي للقطاع التقني. في وقت يشهد فيه العالم استقطاباً حاداً، نجحت دبي في الحفاظ على القمة كـ «مساحة محايدة تكنولوجياً». وتم التوافق في أروقة القمة على أطر عمل دولية لمنع «تسليح الذكاء الاصطناعي» في الحروب السيبرانية الاقتصادية، وهو ما حمى الأنظمة المصرفية العالمية من انهيارات محققة. مشيراً إلى أن القدرة على تأمين حضور هذا العدد الهائل من القادة والعلماء (بمن فيهم 87 حائزاً على جائزة نوبل) في بيئة ذكية بالكامل، يوجه رسالة للعالم بأن «حكومة المستقبل» ليست مجرد نظرية، بل هي تجربة تعيشها دبي وتصدرها للعالم.

«كوبايلوت»

بينما أجاب «كوبايلوت» بأن القمة العالمية للحكومات في دبي منصة اقتصادية دولية تسهم في إعادة تشكيل فهم الحكومات لدور التكنولوجيا، وخصوصاً الذكاء الاصطناعي، في بناء اقتصادات أكثر كفاءة وتنافسية. ومن خلال جمع صناع السياسات والخبراء العالميين أصبحت القمة مركزاً لتطوير رؤى اقتصادية مستقبلية تساعد الدول على استثمار الذكاء الاصطناعي كقوة إنتاجية جديدة، حيث أوجز أبرز النقاط الاقتصادية التي توضح هذا الدور:

- **قوة إنتاجية جديدة:** تتناول القمة الذكاء الاصطناعي باعتباره عنصراً اقتصادياً يعادل رأس المال والعمل، وليس مجرد تقنية. هذا التوجه يعزز قدرة الحكومات على رفع الإنتاجية الكلية للاقتصاد من خلال تحسين كفاءة الخدمات، وتقليل الهدر، وتسريع اتخاذ القرار؛ ما يؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام قائم على المعرفة.
- **تحفيز الاستثمارات:** تسهم القمة في توجيه الاستثمارات نحو قطاعات ناشئة مثل الاقتصاد الرقمي والمدن الذكية والطاقة المتجددة. وهذا الدور يجعلها محركاً لخلق أسواق جديدة، وتنويع مصادر الدخل، وجذب رؤوس الأموال العالمية؛ ما يعزز مكانة الدول المشاركة في الاقتصاد العالمي.
- **دعم الابتكار:** تبرز القمة أهمية وضع تشريعات واضحة للذكاء الاصطناعي، وهو ما يقلل المخاطر على المستثمرين ويزيد من ثقة الشركات بالبيئة الاقتصادية. كما أن وجود أطر تنظيمية متقدمة يساعد الحكومات على تحقيق توازن بين الابتكار والحماية، ويجعل الاقتصاد أكثر قدرة على استيعاب التقنيات الحديثة.
- **متطلبات المستقبل:** تتناول القمة التحولات المتوقعة في سوق العمل نتيجة الذكاء الاصطناعي، وتقدم رؤى حول الوظائف التي ستتراجع وتلك التي ستظهر، وهذا من شأنه أن يساعد الحكومات على تصميم سياسات تعليمية وتدريبية تواكب التحول الرقمي، وتقلل من البطالة الهيكلية، وتدعم بناء قوة عمل قادرة على المنافسة.
- **تنافسية الحكومات عالمياً:** من خلال تبني نماذج حوكمة رقمية متقدمة، تساعد القمة الحكومات على تحسين جودة الخدمات العامة، وتقليل التكاليف التشغيلية، وزيادة كفاءة إدارة الموارد. وهذه التحسينات ترفع ترتيب الدول في مؤشرات التنافسية العالمية، وتجعلها أكثر جذباً للاستثمارات والشركات الدولية.
- **نموذج اقتصادي عالمي:** تستخدم الإمارات القمة لعرض تجربتها في التحول الرقمي وتبني الذكاء الاصطناعي؛ ما يعزز مكانتها مركزاً اقتصادياً عالمياً ومختبر سياسات مستقبلية. وهذا الدور يجعل القمة منصة لتصدير نماذج اقتصادية ناجحة يمكن للدول الأخرى الاستفادة منها.

دبي مدينة ذكية مثالية لاستضافة الأحداث العالمية

دبي - مشعل العباس

في زمن تتسارع فيه التحولات الرقمية، وتتداخل فيه التكنولوجيا مع أنماط الحياة والاقتصاد، لم تعد المدن تقاس بحجم عمرانها فقط، بل بقدرتها على إدارة الحركة والطاقة والبيانات والإنسان بكفاءة واستدامة، وفي هذا السياق، تبرز دبي كأحد النماذج العالمية المتقدمة في بناء مدينة ذكية متكاملة، استطاعت ترسيخ مكانتها وجهة مفضلة لاستضافة كبرى الفعاليات والمؤتمرات الدولية، وفي مقدمتها القمة العالمية للحكومات.

بنية تحتية

فقد استثمرت دبي على مدى سنوات في بناء بنية تحتية رقمية متقدمة، تقوم على تكامل الأنظمة الحكومية، وربط الخدمات بالبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، هذا التكامل أتاح إدارة سلسة للمدينة خلال الفعاليات الكبرى، سواء على مستوى التنقل، أم الطاقة، أم الخدمات، أم الأمن، ما قلص التكاليف التشغيلية ورفع كفاءة الاستجابة في الزمن الحقيقي.

وتعد قدرة المدينة على تشغيل عشرات الجهات الحكومية والخاصة ضمن منظومة رقمية واحدة عاملاً حاسماً في إنجاح الأحداث العالمية، حيث تتحول المدينة نفسها إلى منصة تشغيل ذكية.

وتستضيف إمارة دبي 18 مركز بيانات بقيمة أصول تبلغ 815 مليون دولار، حيث تتصدر دبي مدن الشرق الأوسط في عدد مراكز البيانات، إلى جانب 8 مراكز بيانات جديدة قيد التخطيط والإنشاء حالياً.

نقل ذاتي

يشكل النقل الذاتي والذكي أحد أبرز أعمدة نموذج دبي الحضري، فقد قطعت الإمارة شوطاً متقدماً في اعتماد المركبات ذاتية القيادة، وتطوير أنظمة إدارة الحركة المرورية باستخدام الذكاء الاصطناعي، إلى جانب شبكات مترو وترام عالية الاعتمادية.

وخلال الفعاليات الكبرى، يظهر أثر هذه الاستثمارات بوضوح، حيث تنخفض الاختناقات، وتتحسن أزمنة التنقل، وتدار حركة مئات الآلاف من الزوار بكفاءة عالية. ولا ينظر إلى النقل في دبي كوسيلة انتقال فقط، بل كأداة لتحسين جودة الحياة وتعزيز تجربة الزائر.

ويعتبر مترو دبي العمود الفقري لنظام النقل الذكي في الإمارة، حيث يصنف واحداً من أطول شبكات المترو من دون سائق في العالم بطول يقترب من 90 كيلومتراً موزعة على 55 محطة، ومع حلول عام 2026، تمضي دبي قدماً في تعزيز هذا النظام من خلال تسريع العمل في مشروع «الخط الأزرق»، الذي من المتوقع أن يصل لنسبة إنجاز 30% بنهاية هذا العام، ليربط مناطق حيوية جديدة ويخدم أكثر من مليون نسمة.

كما تستعد دبي لإطلاق أول خدمة تجارية للتاكسي الطائر بحلول نهاية العام الجاري، بالتزامن مع التوسع في تشغيل المركبات ذاتية القيادة في مناطق مثل جميرا والذي يجري تجريبها حالياً في مناطق محددة من المدينة.

مبانٍ ذكية

وتلعب المباني الذكية دوراً محورياً في جاهزية دبي لاستضافة الأحداث العالمية. فالمراكز والمؤتمرات والفنادق تعتمد أنظمة ذكية لإدارة الطاقة والمياه والتكييف والإضاءة، ما يضمن كفاءة تشغيلية عالية، واستدامة بيئية، وتجربة مريحة للمشاركين.

كما تتيح هذه الأنظمة مراقبة الاستهلاك في الزمن الحقيقي، والتكيف مع حجم الطلب المتغير خلال الفعاليات، وهو عنصر أساسي في المدن التي تستضيف أحداثاً دولية كبرى بوتيرة متكررة.

وتدار الطاقة في دبي ضمن إطار المدينة الذكية من خلال منظومة متكاملة تجمع بين التخطيط طويل الأمد، والتقنيات الرقمية، وكفاءة الاستهلاك، وتعتمد الإمارة على شبكات كهرباء ومياه ذكية تدار عبر أنظمة تحكم مركزية تتيح المراقبة اللحظية للأحمال، والتنبؤ بالطلب، وتقليص الفاقد، ما يعزز استقرار الشبكة وكفاءتها التشغيلية.

> الإمارة استثمرت في بناء بنية تحتية رقمية متقدمة تقوم على تكامل الأنظمة الحكومية
>
> المباني الذكية تلعب دوراً محورياً في جاهزية دبي لاستضافة الأحداث العالمية
>
> النقل الذاتي والذكي أحد أبرز أعمدة نموذج دبي الحضري ومترو دبي العمود الفقري فيه
>
> اعتماد أنظمة الطاقة الذكية لإدارة الأحمال يضمن استقرار الإمدادات الكهربائية
>
> 18 مركز بيانات في دبي و8 قيد التخطيط والإنشاء

حجر أساس

ويشكل مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية حجر الأساس في هذا النموذج، باعتباره أحد أكبر مشاريع الطاقة المتجددة في العالم، إلى جانب التوسع في العدادات الذكية، وأنظمة إدارة الطاقة في المباني، وربطها بمنصات رقمية تسمح للمستهلكين والجهات الحكومية بمتابعة الاستهلاك واتخاذ قرارات أكثر كفاءة.

كما تدمج دبي حلول تخزين الطاقة، والبنية التحتية لشحن المركبات الكهربائية، وإدارة الطلب في أوقات الذروة، ضمن رؤية تهدف إلى رفع حصة الطاقة النظيفة، وخفض الانبعاثات، وتحويل الطاقة من قطاع تقليدي إلى عنصر ذكي يدعم الاستدامة وجودة الحياة ويواكب النمو الحضري المتسارع.

وأسهمت إدارة الطاقة الذكية في دبي بدور محوري في تعزيز قدرتها على استضافة الأحداث العالمية الكبرى بكفاءة عالية واستدامة طويلة الأمد، فاعتماد أنظمة ذكية لإدارة الأحمال وتوزيع الطاقة يضمن استقرار الإمدادات الكهربائية خلال فترات الذروة التي تشهدها الفعاليات الكبرى، دون انقطاع أو ضغط على الشبكات.

كما مكنت حلول الطاقة النظيفة وإدارة الاستهلاك الذكي من تشغيل مراكز المعارض، والملاعب، والفنادق، ووسائل النقل بكفاءة عالية وبصمة كربونية منخفضة، وهو عامل بات يشكل معياراً أساسياً لدى الجهات المنظمة الدولية، وإلى جانب ذلك، تتيح البنية الرقمية المتقدمة رصد استهلاك الطاقة لحظياً، وتحسين الأداء التشغيلي أثناء الفعاليات، بما يعزز موثوقية البنية التحتية، ويرسخ صورة دبي مدينة قادرة على استضافة ملايين الزوار والأحداث الضخمة ضمن إطار حضري ذكي ومستدام.

مشروع استراتيجي

ويعد مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية، الذي أطلقه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، عام 2012، وتنفذه هيئة كهرباء ومياه دبي، أحد أبرز المشاريع الاستراتيجية في مسيرة الدولة نحو مستقبل مستدام يعتمد على الطاقة المتجددة والنظيفة.

وتبلغ القدرة الإنتاجية للمجمع 3860 ميجاوات، وستصل إلى أكثر من 8000 ميجاوات بحلول عام 2030، مقارنة بـ 5000 ميجاوات في المخطط الأصلي، وتتجاوز نسبة الطاقة النظيفة 21.5 % من إجمالي القدرة الإنتاجية للهيئة، وستصل إلى 36 % بحلول 2030، مقارنة بـ 25 % في المخطط الأصلي، ما سيقلل الانبعاثات الكربونية بأكثر من 8.5 ملايين طن سنوياً.

ويدعم المجمع أهداف استراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050، واستراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050، واستراتيجية الحياد الكربوني 2050 لإمارة دبي، لتوفير 100 % من القدرة الإنتاجية للطاقة في دبي من مصادر نظيفة بحلول عام 2050. وتنفذ الهيئة مشاريع المجمع بالشراكة مع القطاع الخاص عبر نموذج المنتج المستقل للطاقة، في تجربة ريادية تجسد التكامل بين الرؤية الحكومية والابتكار التقني والكفاءة في الاستثمار.

بنية حضرية راقية

ولا تستضيف دبي الفعاليات بجهود استثنائية مؤقتة، بل لأن بنيتها الحضرية مصممة أصلاً لهذا الغرض. من المطارات الذكية، إلى الموانئ، إلى شبكات الاتصالات فائقة السرعة، تعمل عناصر المدينة كمنظومة واحدة قادرة على استيعاب التدفقات البشرية والإعلامية والاقتصادية الضخمة.

وهذا ما يجعل استضافة القمم والمؤتمرات في دبي عملية تشغيلية طبيعية، لا اختباراً للقدرة أو مخاطرة تنظيمية.

نموذج تطبيقي

وتمثل القمة العالمية للحكومات مثالاً عملياً على هذا التكامل. فالقمة لا تناقش مستقبل الحكومات من حيث السياسات فقط، بل تعقد داخل مدينة تطبق فعلياً مفاهيم الحكومة الذكية، والخدمات الرقمية، والبنية التحتية المستقبلية.

وتتحول دبي خلال أيام القمة إلى مختبر حي، يختبر فيه القادة وصناع القرار كيف يمكن للتكنولوجيا أن تخدم الإدارة العامة، والاقتصاد، والمجتمع، عندما تكون الرؤية واضحة والتنفيذ متراكماً.

تخطيط واستثمار

إن نجاح دبي في استضافة كبرى الأحداث لا يرتبط بالموقع الجغرافي أو الإمكانات المالية وحدها، بل بنهج طويل الأمد يقوم على التخطيط، والاستثمار في التكنولوجيا، وبناء القدرات المؤسسية. وهو ما جعل المدينة نموذجاً يدرس في كيفية تحويل البنية التحتية الذكية إلى رافعة اقتصادية ودبلوماسية وتنموية.

وتؤكد تجربة دبي دوماً أن المدن الذكية ليست مفهوماً مستقبلياً نظرياً، بل واقعاً قابلاً للتطبيق، وأن البنية التحتية المتقدمة والنقل الذاتي والمباني الذكية لم تعد رفاهية، بل شرطاً أساسياً لأي مدينة تطمح إلى لعب دور عالمي في استضافة الأحداث وصناعة المستقبل.

تصنيف عالمي

وحلت مدينة دبي في المركز الأول عربياً والرابع عالمياً في مؤشر المدن الذكية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية «آي إم دي»، وبحسب تقرير المعهد الدولي، تقدمت دبي إلى المركز الرابع عالمياً في عام 2025، بعد أن كانت في المركز الثاني عشر العام الماضي.

ويعد هذا المؤشر الأكثر شمولاً من نوعه، إذ يصنف 141 مدينة حول العالم استناداً إلى تقييم بنيتها التحتية وتقنياتها، لمعرفة مدى تأثيرها على حياة سكانها، كما يركز مؤشر المدن الذكية بشكل متوازن على الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية لتلك المدن من جانب، وعلى الأبعاد الإنسانية بما يشمل جودة الحياة، والبيئة، والشمولية من ناحية أخرى.

كفاءة عالية

وتجسد دبي مفهوم المدينة الذكية في قدرتها المتقدمة على إدارة الحشود بكفاءة عالية، لا سيما خلال الفعاليات الكبرى التي تستقطب ملايين الزوار سنوياً، وتعتمد الإمارة على منظومة متكاملة من الحلول الرقمية القائمة على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، تشمل شبكات واسعة من الكاميرات الذكية، وأنظمة المراقبة التنبؤية، وربط حركة الزوار بوسائل النقل والخدمات في الزمن الحقيقي.

وتتيح هذه التقنيات توقع كثافة الحشود قبل حدوثها، وتوجيه التدفقات البشرية بسلاسة، وتقليص أزمنة الاستجابة للطوارئ، بما يضمن أعلى مستويات السلامة والانسيابية التشغيلية، وقد أثبت هذا النموذج فعاليته في إدارة أحداث عالمية كبرى، مؤكداً أن دبي لا تكتفي باستيعاب الأعداد الضخمة، بل تديرها ضمن إطار حضري ذكي يحافظ على جودة الحياة واستمرارية الخدمات.

الاقتصاد العالمي

تحديات تحتاج حلولاً عاجلة

دبي - أحمد صديق

تحفل أجندة فعاليات «القمة العالمية للحكومات» لعام 2026 في دبي بالعديد من القضايا التي سوف توضع على طاولات المشاركين، لكن القضايا الأبرز التي ستتم مناقشتها هي تلك التي تتعلق بالتحديات الجوهرية التي تواجه الاقتصاد العالمي مع محاولة إعداد وصياغة حلول عملية وناجعة لها.

تعقد دورة عام 2026 من القمة تحت شعار «استشراف حكومات المستقبل»، وتضع القمة نفسها منصة محورية، تجمع كبار القادة وصُنّاع السياسات والخبراء من مختلف أنحاء العالم، وتعد هذه الدورة هي الأكبر في تاريخ القمة، من حيث نسبة المشاركة الدولية وعدد القادة المستضافين، ما يعكس أهمية هذا الحدث في النقاش العالمي حول الاقتصاد وأبرز تحدياته.

ويشكل عام 2026 حقبة جديدة من التحديات الاقتصادية العالمية، تجمع بين الضغوط الهيكلية، التي تراكمت عبر سنوات، والتحولات السريعة في التكنولوجيا و«البيئة الجيو - سياسية»، ومع أن استمرار النمو في بعض المناطق يشير إلى قدرة الاقتصاد العالمي على التعافي من الصدمات السابقة، إلا أن المخاطر الاقتصادية - من الديون إلى التضخم، ومن التغير المناخي إلى التوترات التجارية - قائمة وتحتاج إلى حلول سياسية وتعاون دولي قوي.

وسوف تحدد السياسات التي تتبناها الحكومات والبنوك المركزية، وإدماج التحول التكنولوجي بشكل عادل، والاستثمار في الاقتصاد الأخضر، والتنسيق التجاري الدولي، مدى قدرة العالم على تجاوز هذه المرحلة المعقدة، وتحقيق نمو مستدام وشامل في السنوات المقبلة.

ومن المقرر أن تتناول القمة هذه القضايا، حيث تعمل كل عام على ذلك منذ انطلاقها في عام 2013، أما في الدورة الحالية فإنها سوف تركز على خمسة محاور رئيسية، من بينها محور الازدهار الاقتصادي والفرص الناشئة، والذي يتضمن مناقشات حول التحديات الاقتصادية، التي تواجه الدول والحكومات.

ومن خلال تركيزها على محاور سياسية واقتصادية استراتيجية، وتقديم منصة للتعاون الدولي، وتبادل الرؤى حول التحديات الاقتصادية الملحة، تعكس القمة التطور في دورها من مجرد حدث سنوي إلى منصة فاعلة ومؤثرة في صياغة السياسات العالمية، التي تسعى إلى تحقيق استدامة النمو ورفاهية الشعوب في عالم متقلب.

وباجتماع قادة الفكر وصانعي السياسات من مختلف أنحاء العالم تسهم القمة في تحديد اتجاهات السياسات الاقتصادية المستقبلية، وتوفير بيئة مناسبة لتنسيق جهود الحكومات في مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة، ما يعزز من قدرة الدول على تكييف سياساتها، وتنفيذ حلول مبتكرة في عالم يواجه ضغطاً متزايداً من الأزمات الاقتصادية العالمية.

تقارير

ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنحو 3.3% خلال 2026، ما يشير إلى استمرار التعافي مع وجود تباينات بين المناطق. ويتوقع الصندوق أن تنخفض معدلات التضخم الإجمالية من 4.1% في 2025 إلى 3.8% في 2026، في حين ستبقى بعض الاقتصادات مثل الولايات المتحدة تواجه معدلات تضخم مرتفعة نسبياً نتيجة ضغوط تكلفة المعيشة.

في المقابل رفع البنك الدولي تقديراته كذلك لنمو الاقتصاد العالمي إلى نحو 2.6% خلال 2026، لكنه حذر من أن النمو لا يزال ضعيفاً ومتركزاً في الاقتصادات المتقدمة مقارنة بالناشئة والنامية.

ورغم هذه التوقعات ثمة تقارير دولية تشير إلى احتمالات تباطؤ النمو أو دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود اقتصادي كبير إذا لم تعالج المخاطر البنيوية، مثل ضغوط الديون والتقلبات المالية، وتأثيرات الفقاعات في بعض الأصول (مثل الذكاء الاصطناعي والعملات الرقمية). وبحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي فإن أكثر من نصف الاقتصاديين الرئيسيين يتوقعون ضعفاً في الظروف الاقتصادية العالمية خلال العام الجاري، رغم انخفاض هذا الرقم مقارنة بالربع السابق، ما يعكس استمرار حالة عدم اليقين حول مسارات النمو.

التضخم العالمي وتفاوته

تظل قضية التضخم من أبرز التحديات، إذ تعد معدلات الأسعار المتصاعدة منذ سنوات بعد جائحة «كوفيد 19» أحد الأسباب الرئيسية للضغط على القوة الشرائية للمستهلكين في العديد من الدول، ورغم توقعات بانخفاض التضخم العالمي تدريجياً في عام 2026، إلا أن بعض الاقتصادات، مثل الولايات المتحدة، قد تستمر في مواجهة ضغوط تضخمية مرتفعة نسبياً.

السياسات النقدية المتباينة

تختلف السياسات النقدية بين الاقتصادات الكبرى لمواجهة التضخم، ويتفق كثير من الخبراء على أن تنسيق السياسات النقدية بين البنوك المركزية العالمية أصبح أكثر تعقيداً في ظل تباين المسارات التضخمية بين الدول، ما يخلق تحديات في ضبط الأسعار دون إبطاء النمو.

الدين العام والميزانيات

تظهر بيانات حديثة أن نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تصل إلى نحو 96.8 % في عام 2026، بعد أن كانت حوالي 94.7% في العام السابق، ما يعكس استمرار الضغط على معظم الدول لتمويل ميزانياتها ودعمها لقطاعات متعددة.

وتعد هذه الزيادة في الدين العام من أخطر التحديات، إذ إنها قد تقلص قدرة الحكومات على التحفيز المالي في حال حدوث صدمات اقتصادية أو مالية جديدة، كما أن ارتفاع تكلفة خدمة الدين يمكن أن يستهلك جزءاً كبيراً من الموارد المالية للدول، ما يقلل الإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية.

وبحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي يتوقع أكثر من 60% من الاقتصاديين أن تعتمد كثير من الحكومات على التضخم وضرائب أعلى لإدارة الديون المرتفعة، ما قد يؤدي إلى زيادة الضغط على الأسر ومنشآت الأعمال الصغيرة.

التقنية والذكاء الاصطناعي

في منتدى دافوس 2026 تأكد أن أنماط العمل ستتغير جذرياً مع زيادة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، إذ من المتوقع أن يتأثر ما يصل إلى 60% من الوظائف بتقنيات الذكاء الاصطناعي على المدى المتوسط، ويرى خبراء اقتصاديون أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم بنحو 0.3 نقطة مئوية في نمو الناتج العالمي خلال عام 2026، ولكنه في الوقت نفسه يخلق فجوة في سوق العمل بين الوظائف التي يمكن أتمتتها وتلك التي تتطلب مهارات بشرية متقدمة.

إن التسارع في اعتماد التكنولوجيا الحديثة يضع ضغوطاً على أنظمة التعليم والتدريب المهني لتحديث مهارات القوى العاملة، كما يثير مخاوف من زيادة البطالة الهيكلية في بعض القطاعات، ويتفق كثير من الخبراء على أن عدم الاستجابة السريعة لهذه التحولات يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الفجوة بين العرض والطلب على المهارات، وبالتالي تأجيج عدم المساواة.

التوترات الجيو-اقتصادية وسلاسل التوريد

تشير تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن المواجهة «الجيو-اقتصادية» بين القوى الاقتصادية الكبرى، خصوصاً الولايات المتحدة والصين، باتت تمثل تهديداً رئيسياً للنمو العالمي، مع زيادة استخدام الرسوم الجمركية والقيود التنظيمية وسلاسل الإمداد كونها أدوات ضغط، ومن شأن هذه التوترات أن تبطئ التجارة الدولية، وتعزز الميل نحو أطر تجارية إقليمية على حساب الشراكات متعددة الأطراف، ما يؤدي إلى تفكك في سلاسل الإمداد العالمية وتقليل الفعالية الاقتصادية.

ولا تزال أصداء الصراعات الجيو- سياسية مثل الحرب في أوكرانيا والتوترات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا تؤثر على أسعار الطاقة والموارد، وتزيد من عدم الاستقرار في أسواق السلع، ما ينعكس سلباً على توقعات الاستثمار والنمو، وأسواق الطاقة، خصوصاً النفط والغاز، لا تزال حساسة تجاه هذه التوترات، ما يزيد من تقلب الأسعار، ويؤثر على ميزانيات الدول المستهلكة والمصدرة، ومن المتوقع أن تشهد سلاسل التوريد في 2026 استمراراً للتعقيدات والمخاطر الجيو-سياسية، ما يكبد الشركات الكبرى خسائر بمتوسط 184 مليون دولار سنوياً، وتؤثر هذه الاضطرابات على 94% من الشركات، مع تركز المخاطر في التوترات الجيو-اقتصادية، النزاعات، التضخم، والتعريفات الجمركية.

تكاليف التغير المناخي

أكدت تحليلات اقتصادية حديثة أن التغير المناخي يعد أحد أهم التحديات البنيوية للاقتصاد العالمي خلال العقد المقبل، وأن التأثيرات المناخية (كالجفاف، فيضانات، ارتفاع درجات الحرارة) يمكن أن تقلص الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول، خصوصاً الناشئة، بسبب تكاليف التكيف مع التغيرات البيئية، والتعويض عن الخسائر.

وفي مناطق مثل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتجه التركيز الاقتصادي نحو إدارة الموارد المائية والغذاء والتكيف مع الظروف المناخية المتغيرة، بهدف ضمان الأمن الغذائي والاقتصادي.

نغوزي إيويالا

أجاي بانغا

كريستالينا جورجيفا

محمد العريان

تباطؤ أسواق الأسهمتشير مسوحات لخبراء اقتصاديين إلى توقع تراجع محتمل في الأسهم التكنولوجية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، ما يعكس بعض عدم اليقين في تقييمات الأصول وسرعة التغيير التكنولوجي، ومن جهة أخرى يرى بعض المحللين أن الأصول مثل الذهب ستظل تستخدم ملاذاً آمناً في ظل الضبابية الاقتصادية والجيو- سياسية، مع توقعات برفع الطلب عليها من قبل البنوك المركزية والمستثمرين.

ولا تزال هناك مخاوف كبيرة من فقاعات في بعض فئات الأصول (مثل العملات الرقمية وتقنيات التمويل الحديث)، وقد يؤدي ذلك إلى مخاطر مالية إذا انكسر الطلب بشكل مفاجئ، كما قد تؤدي السياسات النقدية غير المتناسقة إلى تقلبات حادة في أسواق السندات والأسهم.

2026 محطة مفصلية

ويشكل عام 2026 محطة مفصلية في مسار الاقتصاد العالمي، ليس لأنه عام أزمة واحدة واضحة، بل لأنه عام تراكم أزمات: نمو ضعيف، ديون مرتفعة، نظام تجاري متصدع، ثورة تكنولوجية غير متوازنة، ومخاطر جيو- اقتصادية متصاعدة، وقد عكست تصريحات كبار المسؤولين والخبراء الاقتصاديين، خصوصاً في منتدى دافوس 2026 واجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حالة إجماع نادرة على أن الاقتصاد العالمي دخل لمرحلة أكثر هشاشة،وأقل قابلية للتنبؤ،

فقد أكدت كريستالينا جورجيفا، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، أن الاقتصاد العالمي لم يدخل ركوداً تقنياً شاملاً، لكنه يعاني من «إرهاق هيكلي واضح». وأضافت أن النمو العالمي لا ينهار، لكنه يفقد الزخم عاماً بعد عام، وهذا بحد ذاته خطر حقيقي، وأوضحت أن المشكلة الأساسية ليست في صدمة واحدة، بل في تراكم القيود:

ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول من المتوقع، وضعف الاستثمار، وتباطؤ الإنتاجية، وتراجع الثقة بالنظام التجاري العالمي.

وكان ملف الذكاء الاصطناعي حاضراً بقوة في تصريحات جورجييفا، حيث قالت، إن نحو 60% من الوظائف في الاقتصادات المتقدمة سوف تتأثر بالذكاء الاصطناعي، وأوضحت أن الخطر لا يكمن في التكنولوجيا نفسها، بل في غياب سياسات التكيف وإعادة التدريب، وحماية الفئات الهشة، وتحديث أنظمة التعليم.

وفي استطلاع المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2026 أشار 53% من كبار الاقتصاديين إلى أن الظروف الاقتصادية العالمية ستضعف خلال العام، بينما رأى أقل من 20% أن النمو سيكون قوياً.

من جهته حذر أجاي بانغا، رئيس البنك الدولي، من أن مستويات الدين الحالية غير قابلة للاستدامة، خصوصاً في الدول النامية، وقال: «الدين لم يعد أداة للنمو، بل أصبح في كثير من الدول قيداً يمنعها من الاستثمار في المستقبل». وأشار إلى أن أكثر من 60 دولة نامية تواجه ضغوط ديون حادة، مؤكداً أن خدمة الدين تلتهم الإنفاق الاجتماعي، وأن أي صدمة مالية جديدة قد تدفع هذه الدول إلى أزمات سيولة حادة، كذلك وصف لورنس سامرز، وزير الخزانة الأمريكي الأسبق، الوضع المالي العالمي بأنه «غير مريح على الإطلاق»، وقال: «نحن في عالم اعتاد على الديون الرخيصة، لكنه لم يتعلم بعد كيف يعيش بدونها».

بدورها أكدت قالت نغوزي أوكونجو-إيويالا، المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية، أن التجارة العالمية لم تعد محرك النمو الذي كانت عليه، وقالت: «العالم لن يعود إلى نموذج التجارة الحرة المفتوحة كما عرفناه في العقود الماضية» وأضافت أن تصاعد الرسوم الجمركية والإجراءات الحمائية يهدد بخفض النمو العالمي على المدى المتوسط. وحذر محمد العريان، كبير المستشارين الاقتصاديين في «أليانز»، من حالة «الإنكار الجماعي» في الأسواق، وقال في هذا الصدد: «الأسواق تسعّر مستقبلاً مثالياً في عالم غير مثالي إطلاقاً». وأشار إلى مخاطر فقاعات في أسهم التكنولوجيا، وتقلبات حادة في السندات، وسوء تقدير المخاطر الجيو- سياسية. ومن خلال تصريحات المسؤولين والخبراء، تتبلور صورة واضحة، مفادها أن التحدي الحقيقي ليس أزمة واحدة، بل نظام عالمي أقل استقراراً وأكثر انقساماً، ويتفق معظمهم على أن النمو سيكون أضعف، وأن الديون ستكون أعلى، وأن التكنولوجيا ستكون أسرع من السياسات، وأن التعاون الدولي يجب أن يكون أقوى مما هو مطلوب.

احتمالات دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود كبير ما لم تعالج المخاطر البنيوية

%96.8
نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي في 2026

%60
من الاقتصاديين يرون أن كثيراً من الحكومات ستعتمد ضرائب أعلى لإدارة الديون

%60
من الوظائف بتقنيات الذكاء الاصطناعي على المدى المتوسط

%94
من الشركات تتأثر من التوترات الجيو-اقتصادية والتعريفات الجمركية

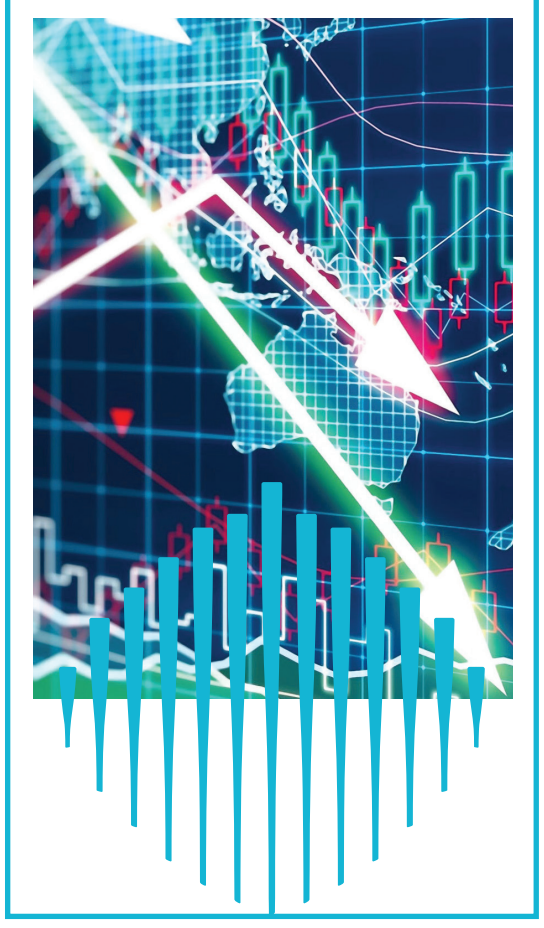

إصدارات معرفية أثرت أجندة القمة على مدار 13 عاماً

22 تقريراً عالمياً و50 نشاطاً معرفياً لكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية

دبي - وائل نعيم

أكد الدكتور علي بن سباع المري، الرئيس التنفيذي لكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، أن المشاركة الثالثة عشرة للكلية في القمة العالمية للحكومات 2026 تأتي امتداداً طبيعياً لدورها الوطني والمعرفي في دعم تطوير منظومة العمل الحكومي، وترسيخ حضورها كشريك بحثي ومعرفي فاعل في هذا الحدث العالمي الذي بات منصة مؤثرة في صياغة توجهات الحكومات واستشراف مستقبل السياسات العامة، ومنبراً لتلاقي الأفكار التي تعيد تشكيل مفاهيم الإدارة الحكومية الحديثة، لافتاً إلى أن هذا الدور يندرج ضمن شراكة معرفية ممتدة مع القمة العالمية للحكومات منذ انطلاقتها عام 2013. وقال لـ«البيان» أسهمت الكلية خلال هذه الفترة في تنفيذ نحو 50 نشاطاً معرفياً محلياً وعالمياً ضمن فعاليات القمة، وإصدار 22 تقريراً عالمياً رئيسياً بالشراكة مع منتديات القمة المتعددة.

مختبر مفتوح

وأوضح أن القمة العالمية للحكومات تمثل اليوم مساحة جامعة لصناع القرار والخبراء والمفكرين من مختلف دول العالم، ومنصة ديناميكية لتبادل المعرفة والخبرات، ومختبراً مفتوحاً للأفكار والحلول القادرة على الاستجابة للتحديات المتسارعة التي تواجه الحكومات في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية المتلاحقة، مؤكداً أن حرص الكلية على المشاركة السنوية يعكس إيمانها

العميق بأهمية تحويل النقاشات الفكرية إلى سياسات عملية قائمة على الأدلة والمعرفة الرصينة. وأشار الدكتور علي بن سباع المري إلى أن المشاركة المتواصلة للكلية في القمة العالمية للحكومات على مدار أكثر من عقد أسهمت في بناء رصيد معرفي متراكم، ترجم إلى تقارير ومؤشرات عالمية أصبحت مراجع معتمدة لدى صناع السياسات إقليمياً ودولياً، وأسهمت في ترسيخ مكانة الكلية كمصدر رئيسي للأبحاث التطبيقية والبيانات الأولية في مجالات السياسات العامة والتنمية المستدامة والسياسات الاقتصادية والتحول الرقمي الحكومي. وأضاف: إن النجاحات التي تحققت في الدورات السابقة، ولا سيما خلال عام 2025، شكلت قاعدة معرفية صلبة للانتقال نحو مبادرات أكثر تخصصاً وعمقاً في دورة هذا العام، مشيراً إلى أن إصدارات

> **علي المري:**
> الكلية شريك بحثي ومعرفي فاعل في القمة
>
> 100 مؤشر فرعي لتقييم الأداء العربي
>
> 115 دولة شاركت في التقارير

نوعية مثل «مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي» و«مؤشر أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية» مكنت الحكومات من قراءة واقعها التنموي، استناداً إلى بيانات شملت أكثر من 115 دولة، وتقييم الأداء العربي عبر أكثر من 100 مؤشر، بما أتاح رؤية أوضح للفجوات والفرص التنموية.

مرونة عالية

وأكد الدكتور علي بن سباع المري أن الكلية تبني اليوم على هذه النتائج لتقديم رؤى عملية تركز على الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ، في ظل تحديات تتطلب مرونة عالية في إدارة الموارد وتوجيه الاستثمارات، مشدداً على استمرار دور الكلية كمصدر رئيسي للبيانات والدراسات، خصوصاً في التحول الرقمي الحكومي وحوكمة الذكاء الاصطناعي. وفي جانب بناء القدرات، قال الدكتور علي المري إن الكلية تواصل التزامها بتأهيل القيادات الحكومية القادرة على قيادة التحولات الكبرى، مشيراً إلى أن برامجها الأكاديمية والتنفيذية جرى تطويرها بما يتماشى مع مخرجات القمة ومستهدفات «مشاريع الخمسين» في دولة الإمارات، مع تركيز خاص على الابتكار الحكومي وحوكمة الذكاء الاصطناعي. وأوضح أن الكلية تنظر إلى التكنولوجيا بوصفها أداة لتمكين الحكومات وتعزيز مرونتها، وليست غاية بحد ذاتها، مشدداً على أن نجاح الحكومات يرتبط بقدرتها على دمج الاستدامة الرقمية في صميم عملياتها. وكشف عن مباحثات مع شركاء دوليين لتطوير أطر تقييم الذكاء الاصطناعي ودراسة أثره على التنمية المستدامة عربياً.

وأشار الدكتور علي بن سباع المري إلى أن القمة العالمية للحكومات تمثل مختبراً فكرياً تتلاقى فيه الأفكار التي تعيد تشكيل الإدارة العامة، معرباً عن فخر الكلية بكونها جزءاً فاعلاً من هذه المنصة العالمية التي تعزز مكانة الإمارات كمركز دولي لتصدير المعرفة الحكومية، ومؤكداً أن الشراكات التي تعلن تحت مظلة القمة تجسد نموذجاً لتكامل الجهود الأكاديمية والتنموية وصناعة القرار. وقال المري إن كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية ستواصل دورها كشريك معرفي للقمة العالمية للحكومات، من خلال تحويل مخرجات النقاشات إلى دروس قابلة للتطبيق، وترسيخ نموذج إماراتي متقدم في الإدارة الحكومية يضع الإنسان في صدارة الأولويات، ويعكس رؤية الإمارات في بناء مستقبل أكثر ازدهاراً واستدامة.

مقال

«القمة».. المعرفة كعملة جديدة للقوة

منى خليفة الحمودي

كاتبة وإعلامية إماراتية

في عالم تتسارع فيه التحولات، وتتعمق الأزمات، تبرز القمة العالمية للحكومات بوصفها ظاهرة تستحق التأمل الفكري العميق، فما يحدث في دبي سنوياً ليس مجرد تجمّع بروتوكولي، بل هو مختبر حي لتشكيل ملامح القوة في القرن الحادي والعشرين. وفي زمن الاستقطاب والصراعات المتلاحقة، تطرح القمة سؤالاً جوهرياً: هل يمكن لاستشراف المستقبل أن يتحول إلى عملة جديدة للتأثير الدولي؟ وهل تمتلك المعرفة الاستشرافية القدرة على إعادة تعريف مفهوم القوة الناعمة ذاته؟

منذ انطلاقتها في عام 2013، كانت رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، تطمح إلى بناء «فضاء عالمي مشترك» للحوكمة، فضاء يعيد تعريف معنى التعاون الدولي، فضاء محايد يتجاوز الأيديولوجيات والمصالح الضيقة، ليتحول إلى منصة معرفية غير ربحية تجمع أكثر من 140 دولة و42 ألف مشارك سنوياً، والتحول من «القمة الحكومية» المحلية إلى «القمة العالمية للحكومات» لم يكن مجرد تغيير في المسمى، بل كان إعلاناً عن ميلاد نموذج جديد للدبلوماسية، دبلوماسية لا تسعى لفرض قوالب فكرية واقتصادية، بل لإلهام العقول وتمكينها من رسم ملامح المستقبل بشكل تشاركي، وهنا تكمن الإشكالية الفكرية الأعمق: كيف يمكن لمنصة حوارية أن تتحول إلى أداة تأثير استراتيجي في عالم لا يزال يؤمن بمنطق القوة الصلبة؟

الإجابة تكمن في سَك عملة جديدة للتأثير، عملة جديدة للقوة، وهي «المعرفة الاستشرافية»، فبدلاً من الصفقات التجارية والتحالفات العسكرية التقليدية، أصبحت الشراكات تبنى على أساس تبادل البيانات والتقارير البحثية والحلول المبتكرة التي تعالج التحديات المشتركة، وتحولت الجلسات الحوارية إلى ورش عمل لصياغة سياسات الغد، وأصبح الذكاء الاصطناعي والتغير المناخي والاقتصادات الجديدة لغة مشتركة تتجاوز حدود الجغرافيا والسياسة، فالقمة في جوهرها، تقدم فرضية مفادها أن من يمتلك القدرة على طرح الأسئلة الصحيحة حول المستقبل، وتوفير منصة للإجابة عنها، هو من يمتلك القوة الحقيقية اليوم، وهذا التحول من «قوة الفعل» إلى «قوة الفكر» يمثل نقلة نوعية في فهم التأثير الدولي، ويعيد تعريف معنى الريادة في عصر المعرفة، فهو انتقال من دبلوماسية المصالح الآنية إلى دبلوماسية الرؤى المستقبلية المشتركة. لكن يبقى السؤال: هل يمكن لهذا النموذج أن يتجاوز حدود التنظير الفكري ليصبح واقعاً ملموساً يلامس حياة الشعوب؟ هنا يبرز التحدي الأكبر، وهو الانتقال من الحوار إلى الحلول، ومن الأفكار إلى السياسات القابلة للتطبيق، ومع ذلك تبدو المؤشرات مبشرة وتؤكد جدية هذا التوجه، فإطلاق مبادرات عملية كجائزة أفضل وزير في العالم التي تحتفي بالتميز الحكومي، ومعرض ابتكارات الحكومات الخلاقة الذي يحول الأفكار إلى مشاريع قابلة للتطبيق على أرض الواقع، وربط مخرجات القمة بأجندات عالمية ملحة مثل الازدهار الاقتصادي والفرص الناشئة، مستقبل المدن والتحولات السكانية، كلها دلائل على أن القمة لم تعد مجرد منتدى فكري، بل أصبحت محركاً حقيقياً للتغيير على أرض الواقع، إنها عملية تحويل «الطاقة الفكرية» الكامنة في القمة إلى «طاقة حركية» تدفع عجلة التنمية العالمية بشكل ملموس، وهذا التحول من المجرد إلى الملموس هو ما يمنح القمة مصداقيتها وقوتها في عالم يتجه نحو المستقبل.

ما تقدمه القمة العالمية للحكومات يتجاوز كونه نجاحاً إماراتياً، ليصبح نموذجاً لإعادة تعريف العلاقات الدولية في عصر المعرفة، فحينما تصبح المعرفة الاستشرافية عملة متداولة بين الحكومات، وحينما يتحول الحوار حول المستقبل إلى جسر يربط الشعوب ويذيب الفواصل والتحديات، تتشكل ملامح دبلوماسية جديدة تليق بالقرن الحادي والعشرين، دبلوماسية لا تقاس قوتها بحجم الاستثمارات أو عدد الاتفاقيات فحسب، بل بقدرتها على زعزعة الثوابت القديمة وإعادة ترتيب أولويات الإدارة في زمن إعادة تشكيل موازين القوة، والقمة في هذا السياق، ليست مجرد منصة لتبادل الخبرات، بل هي مساحة لإعادة التفكير في معنى السلطة ذاته، فالعالم الذي يتشكل اليوم لن يكون رهينة لمن يملك أكبر ترسانة أو أضخم اقتصاد، بل لمن يمتلك القدرة على قراءة المستقبل وتشكيله، وحينما تنجح دبي في تحويل استشراف المستقبل إلى فعل سياسي وثقافي، فإنها لا تصنع حدثاً سنوياً فحسب، بل تصنع وعياً جديداً بإمكانيات الحوكمة في القرن الحادي والعشرين، وعي يدرك أن القوة الحقيقية لا تكمن في السيطرة على الحاضر، بل في القدرة على ابتكار الغد وإلهام الآخرين للمشاركة في بنائه.

مقال

القمة العالمية للحكومات.. رؤية وتأثير

أحمد محمد الشحي

كاتب إماراتي

مع إطلالة فبراير، يتجدد الموعد مع القمة العالمية للحكومات في دولة الإمارات، التي تجمع قادة الفكر والخبراء العالميين وصنّاع القرار من مختلف أنحاء العالم، لتؤكد مكانتها واحدة من أهم المحطات الدولية في مسار تطوير العمل الحكومي، حتى غدت فضاءً مؤثراً في صياغة النقاشات الكبرى حول مستقبل التنمية والحوكمة، وقد نجحت القمة في أن ترسخ موقعها منصة فكرية وعملية في آن واحد، تجمع صناع القرار والخبراء وقادة المؤسسات، وتفتح مسارات جديدة للتفكير في أدوار الحكومات ومسؤولياتها في الاستجابة الواعية لمتغيرات العصر، والسعي لصناعة مستقبل مستدام يسعد الإنسان وينهض بالأوطان.

ومنذ انطلاقتها ارتكزت القمة على تصور مختلف لطبيعة العمل الحكومي، تصور يتعامل مع الحكومة باعتبارها كياناً متجدداً، قادراً على التعلم المستمر، وعلى تحويل التحديات إلى فرص، والطموحات إلى سياسات قابلة للتنفيذ، ومع كل دورة، كانت القمة توسع من نطاق تأثيرها، وتعمق من حضورها الدولي، مستندة إلى رؤية واضحة جعلت من استشراف المستقبل نهجاً مؤسسياً، ومن الابتكار أداة عمل، ومن الشراكات العالمية ركيزة أساسية للنجاح. وقد تشكل هذا المسار الحكومي العالمي ضمن إطار قيادي إماراتي استثنائي، آمن بأهمية المبادرة، وبقيمة الإنجاز والتميز، وبضرورة بناء حكومة مرنة تستجيب للتحولات، وتسبق المتغيرات، ومن هذا الإطار العام جاءت القمة العالمية للحكومات امتداداً لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رؤية جعلت من صناعة المستقبل عنواناً، ومن تسريع الإنجاز ثقافة، ومن التفكير غير التقليدي قاعدة للعمل الحكومي.

ومع اتساع رقعة المشاركة الدولية تحولت القمة إلى ملتقى عالمي يجمع رؤساء دول وقيادات حكومية ومؤسسات دولية وخبراء من مختلف التخصصات، في حوار مفتوح حول قضايا تمس حاضر العالم ومستقبله، وهذا الحضور الدولي الكثيف هو نتيجة طبيعية لما تحظى به دولة الإمارات من مكانة مرموقة، وثقة عالية، ودور جوهري في صناعة الأمل وتمكين المجتمعات وبناء جسور التواصل بين الحكومات لما فيه خير الإنسانية جمعاء، لتكون دولة الإمارات موطن السعادة ومنطلق التنمية لأبنائها وللناس أجمعين.

وتتجلى أهمية القمة العالمية للحكومات في قدرتها على تناول الملفات الكبرى التي تشغل الحكومات اليوم ضمن إطار واحد متكامل، إذ تناقش التحديات الاقتصادية والتحولات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي وقضايا الاستدامة والمناخ وتطوير الحوكمة والخدمات الحكومية، من زاوية عملية تركز على السياسات القابلة للتطبيق، وعلى النماذج الناجحة، وعلى تبادل الخبرات بين الدول والمؤسسات، بما يعزز فرص الوصول إلى حلول فعالة ومستدامة، لتتسم هذه القمة برؤية شاملة، تربط بين الاقتصاد والتقنية، وبين الاستدامة وجودة الحياة، وبين الحوكمة والابتكار، وتقدم تصوراً متكاملاً لكيفية تعامل الحكومات مع هذه الملفات بروح استباقية وأدوات عصرية وشراكات دولية فاعلة.

وهذه الرؤية تعكس من جهة أخرى ريادة دولة الإمارات ونجاح تجربتها التنموية الملهمة، حتى غدت موطناً للنجاح والريادة، ما مكنها من أن تكون حاضنة عالمية للخبراء والمبدعين باستحقاق، بفضل ما قدمته من نموذج ريادي مميز في استشراف المستقبل وتحويل الرؤى الطامحة إلى واقع ملموس مشرق، لتكون أرضها منصة تلتقي فيها العقول، وتتلاقى فيها الخبرات العالمية للتطوير والتنمية والازدهار، كما يعكس تجدد هذه القمة ما تتمتع به دولة الإمارات من القدرة الاحترافية على إدارة مثل هذه الملتقيات العالمية، والتي تعزز مكانتها مركزاً عالمياً لصناعة الأفكار، ومنصة موثوقة لتبادل التجارب، وجسراً للتواصل الحضاري بين مختلف الثقافات. إن ما حققته القمة من حضور وتأثير يعكس نهجاً إماراتياً مشرقاً في العمل المؤسسي، يؤمن بأن القيادة مسؤولية عالمية، وأن النجاح المحلي يكتمل حين يتحول إلى أثر دولي.

ومع بدء فعاليات القمة اليوم تتجدد الثقة بالدور الذي تؤديه الإمارات في دعم مسارات التنمية العالمية، وتعزيز ثقافة التعاون العالمي، وتقديم رؤية متوازنة للعمل الحكومي تستند إلى التخطيط والمرونة والاستثمار في الإنسان، رؤية تضع المستقبل في صدارة الأولويات، وتتعامل معه باعتباره مسؤولية مشتركة تتطلب فكراً منفتحاً وعملاً جماعياً دؤوباً.

وهكذا تواصل القمة العالمية للحكومات ترسيخ مكانتها منصة دولية رائدة، تستشرف الغد باقتدار، وتؤكد أن صناعة المستقبل تبدأ من رؤية وتخطيط وتعاون، وتترسخ حين تقودها دول تمتلك الطموح والإيمان بدورها في خدمة الإنسانية جمعاء.

رهان وطني على اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة

الإمارات والفضاء.. رؤية استراتيجية تصنع اقتصاد المستقبل

دبي- سعيد الوشاحي

على مدار دوراتها المتعاقبة، ناقشت القمة العالمية للحكومات، قطاع الفضاء، بوصفه أحد الركائز الاستراتيجية لصياغة مستقبل العالم، نظراً لدوره المحوري في تحقيق التنمية المستدامة، ودعم الاقتصاد المعرفي، وتسريع وتيرة الابتكار العلمي والتكنولوجي. وحرصت القمة على تخصيص جلسات رفيعة المستوى لبحث آفاق علوم الفضاء، بما يسهم في دعم نمو هذا القطاع، وضمان استدامته على المدى الطويل.

وكانت دولة الإمارات حاضرة بقوة في هذه الفعاليات، من خلال مشاركاتها ومبادراتها الطموحة، التي أصبحت اليوم جزءاً لا يتجزأ من الجهود العالمية لاستكشاف الفضاء. وعلى غرار الدورات السابقة، برزت تجربة الدولة خلال العام الماضي، بوصفها أحد النماذج العالمية والعربية الرائدة في مجال استكشاف الفضاء، بما عكس الحضور الفكري والتطبيقي الفاعل للدولة في هذا القطاع الحيوي.

ويعد هذا الحضور الإماراتي البارز في المحافل الدولية، تأكيداً على المكانة المتقدمة التي تحتلها الدولة في مجال اقتصاد الفضاء، بوصفها لاعباً محورياً في رسم ملامح المستقبل، لا سيما مع تحويلها قطاع الفضاء إلى أحد الأعمدة الاستراتيجية في مسيرتها نحو بناء اقتصاد متنوع ومستدام، خلال الخمسين عاماً المقبلة، وذلك من خلال تبنّي أحدث التقنيات المتقدمة، وتعزيز الشراكات الدولية، وتطوير كفاءات وطنية قادرة على قيادة هذا القطاع في العقود القادمة.

ويشكل اقتصاد الفضاء أحد الركائز الاستراتيجية في مسيرة دولة الإمارات نحو بناء اقتصاد متنوع ومستدام خلال الخمسين عاماً المقبلة، حيث تواصل الدولة ترسيخ مكانتها مركزاً عالمياً للاستثمار والابتكار في علوم وتطبيقات الفضاء، عبر تبنّي التقنيات المتقدمة، وتعزيز الشراكات الدولية، وبناء الكفاءات الوطنية المتخصصة، القادرة على قيادة هذا القطاع الحيوي.

منظومة اقتصادية

ويأتي هذا التوجه في إطار رؤية وطنية شاملة، تستهدف الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وتعزيز تنافسية الدولة في القطاعات المستقبلية ذات القيمة المضافة العالية. ويؤكد ذلك النجاح الذي حققته الإمارات في تحويل قطاع الفضاء من مجرد طموح علمي إلى محرك اقتصادي ومعرفي متكامل، يسهم بشكل مباشر في دعم النمو الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، وتحفيز الابتكار، إلى جانب تعزيز القطاعات المرتبطة بالتكنولوجيا المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، والتصنيع المتقدم، والبحث العلمي. وقد أصبح قطاع الفضاء بالنسبة للإمارات منظومة اقتصادية متكاملة، تتقاطع مع مختلف القطاعات الحيوية في الدولة.

وتعكس الاستثمارات الضخمة التي ضختها الدولة في هذا القطاع، حجم الرهان الاستراتيجي عليه، إذ تجاوزت قيمة استثمارات الإمارات فيه 44 مليار درهم، شملت مجالات متعددة، من بينها أنظمة الاتصالات الفضائية، واستكشاف الأرض والفضاء، وخدمات نقل البيانات، والبث التلفزيوني عبر الأقمار الاصطناعية، والاتصالات الفضائية المتنقلة. ويؤكد هذا الحجم من الاستثمار، التزام الدولة طويل الأمد بتطوير قطاع الفضاء، باعتباره أحد القطاعات الاستراتيجية المستقبلية القادرة على إحداث تأثير اقتصادي وعلمي واسع النطاق، وفتح آفاق جديدة للاستثمار محلياً وعالمياً.

قطاعات رئيسة

ويضم اقتصاد الفضاء في الإمارات قطاعات رئيسة، تعد من بين الأكثر جذباً للاستثمار، تشمل تعدين الفضاء، والمحطات الفضائية، والسياحة الفضائية، والمستوطنات البشرية خارج كوكب الأرض، إضافة إلى مجالات الاستدامة وإعادة التدوير في الفضاء، وتصنيع الأقمار الاصطناعية، وأكاديميات الفضاء، وشركات التكنولوجيا الفضائية المتقدمة. ويعكس هذا التنوع في القطاعات شمولية الرؤية الإماراتية، التي لا تقتصر على جانب واحد من الفضاء، بل تمتد لتشمل سلسلة القيمة الكاملة للصناعات الفضائية.

تريليون دولار

وتضع التوقعات العالمية الإمارات في موقع متقدم للاستفادة من النمو المتسارع لهذا القطاع، إذ تشير التقديرات إلى أن حجم اقتصاد الفضاء العالمي يتجاوز تريليون دولار بحلول عام 2040، وهو ما يمثل قفزة نوعية في هذا الاقتصاد الجديد. وتستند الدولة في استعدادها لهذه المرحلة إلى بنية تحتية متطورة، وبيئة تشريعية مرنة، ومنظومة قوانين وتنظيمات داعمة، إلى جانب رؤية استراتيجية واضحة، تستشرف المستقبل، وتعمل على تهيئة البيئة الملائمة له.

مبادرات وبرامج

وفي إطار تعزيز منظومة الفضاء الوطنية، أطلقت الدولة العديد من المبادرات والبرامج والسياسات التي أحدثت فارقاً ملموساً في مسيرتها الفضائية، من بينها تأسيس صندوق وطني استراتيجي لدعم قطاع الفضاء، بقيمة 3 مليارات درهم، يهدف إلى توفير الموارد المالية اللازمة للمشاريع الفضائية، وتعزيز حوكمة التمويل، وتمكين الشراكات مع القطاع الخاص، بما يضمن استدامة هذه المشاريع، وتسريع وتيرة نموها.

استدامة البيئة

وتهدف الدولة من خلال هذه المشاريع إلى تحقيق مجموعة واسعة من المستهدفات، من شأنها تعزيز جهودها لإيجاد حلول للتحديات المرتبطة بالتغير المناخي واستدامة البيئة، والمساهمة في التطوير العمراني، والعمل على تكامل الجهود في دعم مواجهة الكوارث وتحديات الأمن الغذائي وغيرها، وذلك بالاعتماد على الكوادر الوطنية المؤهلة والشركات الإماراتية، إلى جانب تشجيع الشراكات مع المؤسسات العالمية وتقديم الحوافز لها، وهو ما يعد امتداداً لمشروع مناطق الفضاء الاقتصادية الرامي إلى ترسيخ مكانة الإمارات مركزاً عالمياً للمواهب والاستثمار والابتكار.

كما أطلقت الإمارات أول منطقة اقتصادية فضائية في مدينة مصدر، لتكون منصة متكاملة، تدعم الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتسهم في بناء القدرات الوطنية، وتوفير بيئة أعمال جاذبة للشركات المحلية والعالمية العاملة في قطاع الفضاء.

ويتكامل هذا الحراك مع إنشاء «المجلس الأعلى للفضاء»، الذي يتولى اعتماد السياسات العامة لتنظيم القطاع، وتحديد الأولويات الوطنية، والتقنيات المستهدفة، وأولويات الاستثمار والاستحواذ، بما يعزز التنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث، ويضمن توحيد الجهود الوطنية ضمن إطار مؤسسي متكامل.

مكانة عالمية

وعلى صعيد الإنجازات، رسخت مساهمات الدولة في مجال الفضاء مكانتها عالمياً، إذ وضعتها في مصاف الدول الرائدة في استكشاف الفضاء. ويأتي في مقدم هذه الإنجازات، نجاح «مسبار الأمل» في الوصول إلى مدار كوكب المريخ في يوليو 2020، ليكون أول مسبار عربي وإسلامي يحقق هذا الإنجاز، وتصبح الإمارات واحدة من تسع دول فقط في العالم تصل إلى الكوكب الأحمر. وأسهم المسبار منذ وصوله في تزويد المجتمع العلمي الدولي ببيانات نوعية غير مسبوقة حول الغلاف الجوي للمريخ، تجاوز حجمها 5 تيرابايت، ونُشرت استناداً إليها عشرات الأوراق العلمية في مجلات عالمية محكمة، ما أتاح فهماً أعمق للظروف المناخية للكوكب وأقماره.

الإمارات لاعب محوري في اقتصاد الفضاء العالمي

44 مليار درهم استثمارات الدولة في هذا القطاع

توقعات عالمية تضع الدولة في موقع متقدم للاستفادة من النمو المتسارع للقطاع

رؤية وطنية تنقل الفضاء من الطموح إلى الصناعة

شراكات دولية وتقنيات متقدمة تصنع التفوق الإماراتي

بنية تشريعية مرنة تدعم نمو القطاع واستدامته

وبالتوازي مع الإنجازات التقنية، وضعت الإمارات الإنسان في قلب مشروعها الفضائي، عبر الاستثمار المكثف في إعداد رواد الفضاء، وبناء رأس المال البشري الوطني. وحقق رائد الفضاء الإماراتي سلطان النيادي إنجازاً غير مسبوق، بإتمامه أطول مهمة فضائية في تاريخ العرب، استمرت ستة أشهر، شارك خلالها في أكثر من 200 تجربة علمية، بالتعاون مع مؤسسات بحثية عالمية وجامعات إماراتية، شملت مجالات متنوعة، مثل زراعة النباتات في الفضاء، ودراسة تأثير الجاذبية الصغرى في جسم الإنسان، إضافة إلى بحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

نقلة نوعية

وشهد قطاع الفضاء الإماراتي نقلة نوعية مع نجاح الدولة في تصنيع مكونات الأقمار الاصطناعية محلياً لأول مرة، حيث شاركت الشركات الوطنية في تصنيع أجزاء رئيسة من القمر الاصطناعي «محمد بن زايد سات»، الذي يعد الأكثر تطوراً في المنطقة في مجال رصد الأرض والتصوير عالي الدقة. ويجسد هذا الإنجاز بداية مرحلة جديدة في توطين صناعة الفضاء، وتعزيز سلاسل الإمداد المحلية، حيث يعمل في هذا القطاع حالياً أكثر من 200 شركة وكيان، توفر آلاف الوظائف غير المباشرة، ما يجعله أحد أكثر القطاعات الواعدة للنمو الاقتصادي المستدام.

وإلى جانب التشريعات والبرامج والإنجازات النوعية، تواصل الإمارات توسيع آفاقها الفضائية من خلال مشاريع طموحة، من بينها مشاركتها في مشروع «محطة الفضاء القمرية»، حيث ستتولى تطوير وتشغيل وحدة معادلة الضغط لمدة قد تصل إلى 15 عاماً، بما يضمن وجوداً دائماً للدولة في أحد أكبر البرامج العالمية لاستكشاف القمر والفضاء السحيق. كما تستعد الدولة لإرسال رواد فضاء إماراتيين إلى مدار القمر، والمشاركة في بعثات علمية نوعية تفتح المجال أمام اكتساب معارف متقدمة، وتعزز حضور الإمارات في المشاريع الفضائية الكبرى.

وتندرج هذه الجهود ضمن رؤية بعيدة المدى، تنسجم مع «مئوية الإمارات 2071»، واستراتيجية الثورة الصناعية الرابعة، التي تهدف إلى بناء اقتصاد وطني تنافسي، قائم على المعرفة والابتكار، وتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية.

خطوة محورية

كما تستعد الدولة لإطلاق المستكشف «راشد 2»، نحو الجانب البعيد من سطح القمر، خلال العام الجاري، ضمن مشروع الإمارات لاستكشاف القمر، وذلك بعد اجتيازه بنجاح سلسلة شاملة من الاختبارات البيئية والوظيفية في دولة الإمارات والولايات المتحدة الأمريكية.

ويمثل اكتمال تطوير المستكشف «راشد 2»، خطوة محورية في مسيرة دولة الإمارات نحو تحقيق طموحاتها في استكشاف القمر، حيث تستهدف المهمة الجانب البعيد من سطح القمر، لتخوض مجالاً لم تصل إليه سوى قلة من الدول المتقدمة.

حزام الكويكبات

وفي السياق ذاته، تعمل الدولة حالياً على مرحلة التجميع والاختبارات لمشروع الإمارات لاستكشاف حزام الكويكبات، ضمن مسار التحضيرات للمهمة العلمية الطموحة، التي تعد الأولى من نوعها لدراسة سبعة كويكبات في حزام الكويكبات الرئيس. ومن المتوقع أن تنطلق مركبة «MBR إكسبلورر» في مارس 2028، لتقطع مسافة تصل إلى خمسة مليارات كيلومتر، مع تنفيذ ثلاث مناورات تعتمد على الجاذبية عبر كواكب الزهرة والأرض والمريخ، بهدف زيادة سرعتها، قبل أن تبدأ أولى مواجهاتها مع أحد الكويكبات في فبراير 2030، تمهيداً للهبوط على كويكب «جوستيشيا» في عام 2034. كما تعمل الدولة على تحويل حلم بناء مستوطنة بشرية على الكوكب الأحمر، إلى هدف طموح، تسعى لتحقيقه إلى جانب عدد من الدول، ضمن مشروع «المريخ 2117». وقد وجّه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بتكليف مركز محمد بن راشد للفضاء قيادة المشروع، إلى جانب توجيه سموه بالبدء في إعداد «خطة أجيال» تمتد لـ 100 عام، تتضمن بناء قدرات وكوادر وطنية تخصصية في مجالات علوم الفضاء، والأبحاث، والذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والتقنيات المتقدمة في مجال النقل الفضائي، على أن يتم أيضاً وضع خطة تفصيلية للسنوات الخمس المقبلة، تشمل الجوانب التقنية والفنية واللوجستية كافة للمشروع.

البيان
القمة العالمية للحكومات

www.albayan.ae | @albayannews

الثلاثاء 15 شعبان 1447 | 03 فبراير 2026 | العدد 16660

منصة عالمية لمستقبل أفضل للبشرية

شكلت القمة العالمية للحكومات على مدى 13 عاماً منصة عالمية تجمع العقول وأصحاب الأفكار الإبداعية وصناع القرار، لاستشراف ورسم ملامح مستقبل العالم، وإلهام الحكومات من أجل مستقبل أفضل للبشرية، وكانت عبر دوراتها المتتالية تجسيداً واقعياً لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الهادفة إلى تطوير منصة عالمية لصناعة المستقبل.

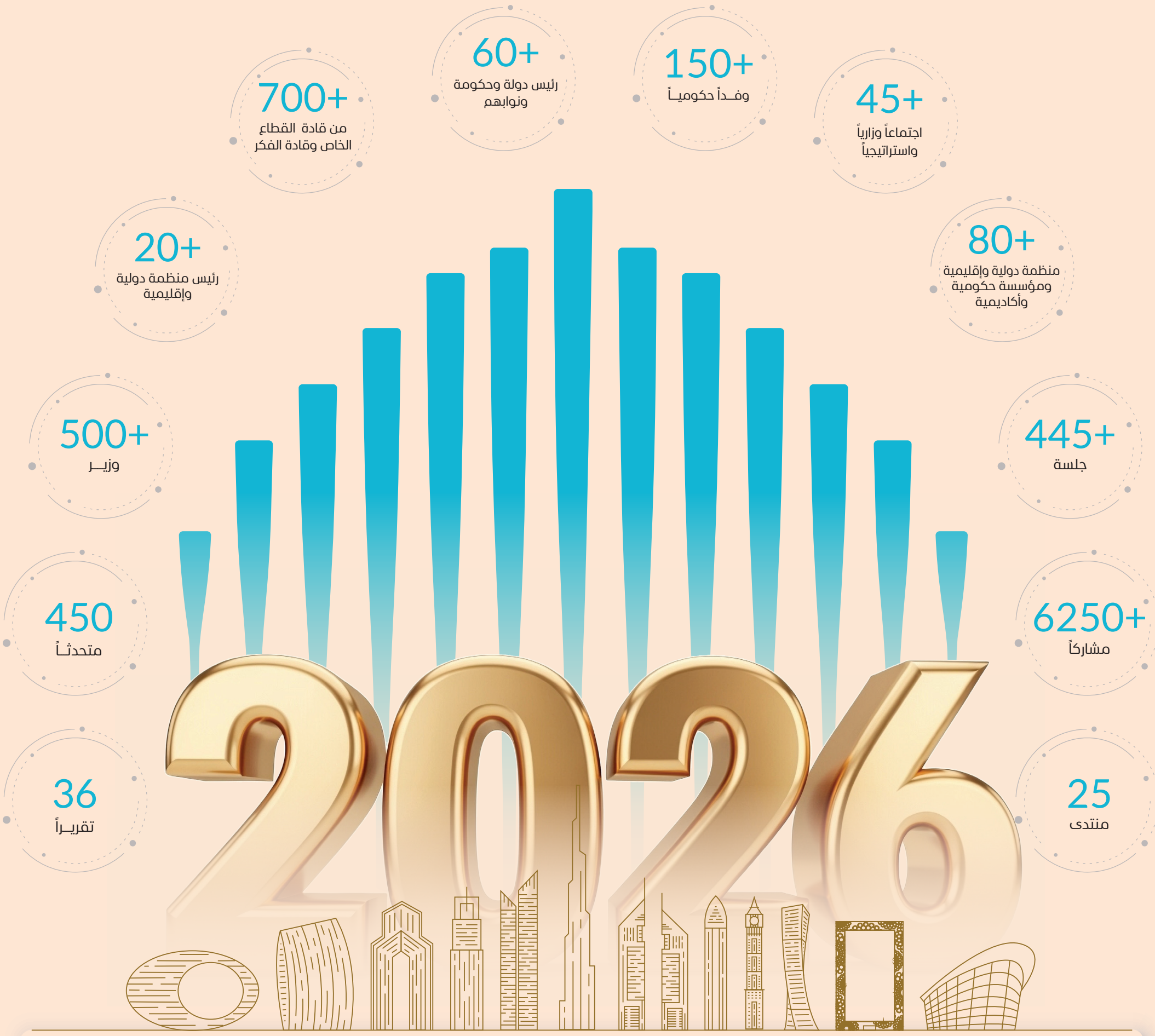

5 محاور رئيسية:

01 الحوكمة العالمية والقيادة الفعالة

02 الرفاه المجتمعي والقدرات البشرية

03 الازدهار الاقتصادي والفرص الناشئة

04 مستقبل المدن والتحولات السكانية

05 الآفاق المستقبلية والفرص المقبلة

القمة في أرقام

2025 - 2013

140+	3070+	100+	290+	48000+	45811+	963+
الدول المشاركة	متحدثاً	رئيس دولة وحكومة	مشاركة استراتيجية	عدد الحضور	تغطية إعلامية	مليون ظهور إعلامي

إعداد: وائل نعيم - غرافيك: محمد أبوعبيدة